İslâm Araştırmaları Dergisi, 38 (2017): 123-165 doi: 10.26570/isad.347725

تحقيق الفصل الخامس فيما يتعلق بعلم البلاغة من كتاب «نقد الأفكار في رد الأنظار» لشيخ الإسلام ملا خسرو

Hasan Uçar/ حسن أوجار*

Molla Hüsrev'in *Nakdü'l-efkâr fî reddi'l-enzâr* Adlı Eserinin Belâgatla İlgili Beşinci Bölümünün Tahkikli Neşri

Bu makale Tokat ile Yozgat arasındaki Karkın köyünde doğan Şeyhülislâm Molla Hüsrev'in (ö. 885/1480) altı bölümden oluşan ve her birinde on ayrı meseleyi muhakemat usulüyle ele alan *Nakdü'l-efkâr fî reddi'l-enzâr* adlı eserinin belâgata ayrılan beşinci bölümünün edisyon kritiğidir. II. Murad ve II. Mehmed dönemlerinde kadılık, kazaskerlik ve müderrislik yapan Molla Hüsrev'in bu eserinde, Kur'ân-ı Kerim, siyer, fıkıh, fıkıh usulü, Arap dili belâgatı ve mantık ilimlerinde ele aldığı konularda hem ustalığını hem de dönemin ulaştığı kültür seviyesini görmek mümkündür. Eserde Alâeddin Ali b. Mûsâ er-Rûmî'nin (ö. 841/1438) sorduğu sorulara Sirâceddin b. Sa'deddin et-Tevkî'î (ö. 886/1481) cevap vermiştir. Molla Hüsrev ise onların görüşleri üzerinden toplam atmış konuda felsefe ve akıl yürütmenin ağır bastığı bir hakemlik yapmıştır. Bu anlamda muhakemat türünün güzel bir örneği olan bu eser, Molla Hüsrev'in bahsi geçen ilimlere vukufunu ve ifade gücünü göstermesi bakımından önemlidir.

Anahtar Kelimeler: Molla Hüsrev, *Nakdü'l-efkâr*, tahkik, belâgat, muhâkemât.

أ. الدراسة

١. ترجمة المؤلف

هو محمد بن فَرامُرز (فرامُوز، فرامَرز) بن علي شيخ الإسلام الرّومي الحنفي، المعروف بملا (منلا أو المولى) خسرو. كان والده من الأمراء التركمان من وارساق؛ أحد أفخاذ القبيلة التّركمانية. وُلد ملا خسرو في قرية واقعة بين مدينتي سواس وطوقات، وأظهرت بعض المصادر أنّ هذهِ القرية المعروفة باسم "قارقن" تقع بجوار مدينتي يُوزْغات ويَرْكُويْ.

* الأستاذ المساعد في كلية العلوم الإسلامية بجامعة آقسراى، قسم البلاغة (hasanucar@aksaray.edu.tr). أتقدم بالشكر للأساتذة الذين حققوا باقي الكتاب معي والمحكمين لقراءتهم المقالة وإبداء ملاحظاتهم القيّمة.

ولم تذكر المصادر التي اطلعتُ عليها تاريخَ ميلاده، وقد انحدر من أسرة مسلمة عريقة،[1] فنشأ نشأة إسلامية. غلب عليه اسم "خُسْرَوْ"[2] لأن أباه كان له بنتٌ زوّجها من أمير اسمه خسرو، وابنُه محمد كان في حجره بعد وفاة أبيه، فاشتهر "بِأَخي زَوْجَة خسرو"[3] ثم بقي اسم "خسرو" فقط.

كان رحمه الله مربوع القامة، عظيم اللِّحية، وكان يلبس ثيابًا متواضعة، وعلى رأسه عِمامة صغيرة، فكان إذا دخل جامع آيا صوفيا يوم الجمعة يقوم له مَن في الجامع احترامًا حتى يصل إلى المحراب، فيُصلي عند المحراب، والسُّلطان محمد الفاتح ينظر إليه ويفتخر به قائلًا لوزرائه: "هذا أبو حنيفة زمانه".

كان طلبتُه يذهبون إلى بيتِه وقتَ الضحوة فيُفطرون عنده، ثمَّ يركب بَغلتَه ويمشي الطلبةُ أمامه إلى الْمدرسَة، ثمَّ ينزل فيُدرِّسُ وإذا همَّ بالعودة إلى بيته يمشون أمامه. "وكان متخشِّعًا متواضعًا، صاحب أخلاق حميدة، وسكينة ووقار، يخدم بنفسه مع ما لَه من العبيد والخدم الذين لا يحصون كثرةً".[4] فكان يكنس بيتَ مطالعته بنفسهِ، ويُوقد فيه النار والسراج، فكان في نظر النّاس صاحب احترام واعتبار كبيرين بسبب سلوكه الرّزين، وحبّه للخير والتّقوى.

وكان عالمًا ومفتيًا في الدولة العثمانية، وكان مع ما لَه من أشغال القَضاء والتدريس يكتب كل يوم ورقتين من كتب السّلف، وكان له خط حسن، وخلَّف بعد موته كتبًا كثيرة بخطه.[5]

---

١ هناك اختلاف في نسب المؤلف بِسبب تعلّقه بالروم، وهو اسم يطلق على السكان الذين يعيشون في الأناضول؛ لأن والده فرامورز رومي الأصل من أمراء فرامُرْزْ، ويُفهم من هذا أنه من أمراء وارساق من القبائل التّركمانية. على الرغم من تصريح ملا خسرو في نهاية كتابه **درر الحكام** بأنّ اسم جده هو "علي"، الأستاذ سعد الدين أفندي فَهِم قول طاشكبري زاده بأنّ أصله رومي؛ والمصادر الأخرى نقلت هذه الأقوال خطأ، وبقي نسبه في بعض كتب الطبقات "هو من أصل رومي أو من أصل فرنكي". وكذلك ذكر السّخاوي الذي عاصر ملا خسرو أن اسمه محمد بن فرامورز بن علي محيي الدين خسروي. وذكر في بعض البحوث أنّه كردي. Koca, Ferhat, "Molla Hüsrev" *DİA*, XXX, 252.

٢ **مفتاح السعادة** لطاشْكُبْرِي زَادَهْ، ١٧١/٢؛ **شذرات الذهب** لابن العماد العَكري، ٣٢٨/٩؛ **معجم المطبوعات العربية** ليوسف بن إليان سركيس، ١٧٩٠/٢؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٢٢١/٢؛ **الأعلام** للزركلي، ٣٢٨/٦؛ **معجم المؤلفين** لكحالة، ١٢٢/١١.

٣ **الشقائق النعمانية** لطاشْكُبْرِي زَادَهْ، ص ٤٨، ٤٩.

٤ **شذرات الذهب** لابن العماد العَكري، ٥١٢/٩، ٥١٣.

٥ **الشقائق النعمانية** لطاشْكُبْرِي زَادَهْ، ص ٧٠-٧٢؛ **شذرات الذهب** لابن العماد العَكري، ٥١٢/٩، ٥١٣.

بدأ تلقي العلم في بلده، وكانت لوالده زاوية علمية، وفي الغالب أنّه تقدّم وترقّى في درجات العلم تحت رعاية زوج أختهِ.[1] درس عَلى شيخه القاضي يُوسُف بالي (ت. ٨٤٦هـ/١٤٤٣م) ابن الْمولى شمس الدّين الفناري، وقد حصل على الإجازة العلمية منه، وكَانَ عَالمًا فَاضلًا. تولى القضاء بمدينة بورصة حتى مات فيها.[2] ثم درس على برهان الدّين حيدر بن محمود الهروي الرومي (ت. ٨٣٠هـ/١٤٢٦م) ومحمَّد بن آرمغان الشهير بـ"يَكَانْ"، أخذ عنهما الملا خسرو الكثير من العلوم،[3] وهما تلميذا الأستاذ سعد الدين التفتازاني (ت. ٧٩٢هـ/١٣٩٠م). ثمَّ انتهت إليه رياسة الدَّرس والفتوى، ومنصب القضاء بعد الْمولى شمس الدّين الفناري وملا يَكَان.[4] نقل إليه الأساتذة الكبار علم شيخهم مسعود بن عمر التَّفْتَازَانِيّ العلامة الكبير، صاحب شرح العقائد فِي أصُول الدّين، وَشرح الشمسية فِي الْمنطق، والإرشاد فِي النَّحْو، والمقاصد فِي أصُول الدّين، والتلويح فِي أصُول الفقه الْحَنَفِيّ، وحاشية الْكَشَّاف وغيرها. وقد انْتَهَت إِلَيْهِ معرفَة عُلُوم البلاغة والمعقول بالمشرق بل فِي سَائِر الْأَمْصَار.[5]

تلاميذ الملا خسرو كثيرون جدًا؛ منهم: إسماعيل كَمَال الدّين القراماني،[6] وحسن بن عبد الصمد السامسوني، وسِنَان الدّين يُوسُف الشهير بسنان الشَّاعِر.

بدأ أوّل وظيفة رسميّة في مدينة أدرنة مدرسًا في مدرسة "شاه مَلك"، وقد أتيحت له وظيفة التّدريس في مدرسة الجلبي (الحلبيّة) في نفس المدينة عام ٨٣٩هـ. بعد وفاة أخيه الذي كان مدرسًا فيها. وعندما تنازل السّلطان مراد الثّاني عن عرشهِ، ونصَب ابنُه محمد عام ٨٤٨هـ تَولّى ملا خسرو منصب "قاضي عسكر" وهي رتبة علمية دينية في الجيش. ثم ترك عملَه هذا بعدَ عودة السلطان مراد الثاني إلى العرش مرةً ثانية عام ٨٥٠هـ. وأصبح قاضيًا في مدينة أدرنة ما بين عامي ٨٥١-٨٥٤هـ.

وكان يعرف ملا خسرو بأنّه من ضمن الجماعة المؤيدة للسلطان محمد الثّاني أثناء فتحه إسطنبول. وفاة أوّل قاضٍ بعد فتح إسطنبول، وهو خضر بيك، عام ٨٦٣هـ.

---

١ Koca, Ferhat, *Molla Hüsrev'in Hayatı, Eserleri ve Kişiliği*, s. 21-52.

٢ **الشقائق النعمانية** لطاشْكُبْري زَادَهْ، ص ٢٤؛ **شذرات الذهب** لابن العماد العَكري، ٥١٢/٩.

٣ **الشقائق النعمانية** لطاشْكُبْري زَادَهْ، ص ٣٧، ٣٨؛ **شذرات الذهب** لابن العماد العَكري، ٥١٢/٩.

٤ **الشقائق النعمانية** لطاشْكُبْري زَادَهْ، ص ٤٨، ٤٩.

٥ **الدرر الكامنة** لابن حجر العسقلاني، ١١٢/٦، ١١٣.

٦ **الشقائق النعمانية** لطاشْكُبْري زَادَهْ، ص ٢٠١، ٢٠٢.

أتى بملا خسرو إلى منصب قضاء إسطنبول، بالإضافة إلى ذلك أُعطي قضاء منطقة غَلَطة وأُوسكدار مع التّدريس في مدارس آيا صوفيا.[1]

ولما تَولّى السلطان محمد الفاتح خان عرش السلطنة مرة ثانية ما بين ٨٥٥-٨٨٦هـ. جعل له كل يوم مئة درهم، ولما فتح القسطنطينية جعل الملا خسرو قاضيًا فيها. ولكن ذات يوم أجْلسَ السلطان محمد الفاتح أحدَ عُلماء زمانهِ (ملا كوراني) على يمينه، وملا خسرو على يساره عام ٨٧٧هـ. وعدَّ ملا خسرو هذا الجلوس لا يليق بدرجته العلمية، فترك إسطنبول بسبب ذلك وسافر إلى بورصة. وقد استدعاه السلطان محمد الفاتح إلى اسطنبول، وعيّنَه مُفتيا لها عام ٨٧٨هـ. وهو المفتي الثالث للدولة العثمانية الذي يتسلّم منصب شيخ الإسلام، وبقي في هذا المنصب إلى أن وافاه الأجل عام ٨٨٥هـ. نقلت جنازته إلى مدينة بورصة، ودُفن في المدرسة التي أنشأها باسمه.[2]

٢. مؤلفاته

ألّف الملا خسرو كتبًا في مجالات عدة، وعلى رأس هذهِ العلوم: الفقه، وأُصول الفقه، والتّفسير، واللّغة العربية، ومن تصانيفه:[3]

١- حاشية على تفسير البيضاوي المسمَّى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) في التفسير.

٢- الحاشية على التلويح للتفتازاني، والتلويح حاشية كتاب التوضيح لصدر الشريعة في أصول الفقه.

٣- حاشية على حاشية المختصر للسيد الشريف الجرجاني، والمختصر لابن الحاجب في أصول الفقه.

٤- حاشية على المطول للتفتازاني في المعاني والبيان في البلاغة.

٥- الحواشي على شرح عضد الدين الإيجي لمختصر ابن الحاجب في أصول الفقه.

٦- درر الحكام في شرح غرر الأحكام في الفقه الحنفي.

---

١ http://www.nizamettin.net/tr/arapca_makale-arastirma/molla_husrevin_hayati.htm#_ftnref1

٢ **الشقائق النعمانية** لطاشْكُبْري زَادَهْ، ص ٧٠-٧٢؛ **شذرات الذهب** لابن العماد العَكري، ٢١٢/٩، ٢١٣؛ **الأعلام** للزركلي، ٣٢٨/٦؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٢١٢/٢.

٣ **كشف الظنون** لكاتب جلبي: ٨١/١، ١٩٠، ٤٧٣، ٤٩٨، ٨٥١، ٨٥٥، ٨٩٩، ١١٤٤، ١١٩٩، ١٦٥٧، ١٦٩٥، ١٧٦٢، ١٨٥٣، ١٩٧٣.

٧- رسالة في بيت المال، وكيفية تصريفه في الفروع.

٨- رسالة في تفسير: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾[الأنعام، ١٥٨/٦] في التفسير.

٩- رسالة في الولاء (رسالة الولاء) وهي رسالة مهمة لملا خسرو عن حقوق الرّق في الفروع.

١٠- شرح أصول البزدوي في أصول الفقه.

١١- شرح تلخيص المفتاح للقزويني، وكتاب مفتاح العلوم للسكاكي في المعاني والبيان في البلاغة.

١٢- غرر الأحكام في فروع الحنفية.

١٣- مرقاة الْوُصُول إِلى علم الأصول.

١٤- مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول في علم الأصول الحنفية.

١٥- مشكل الأحكام.

١٦- كاشفة شبهات العلائية في أنواع شتى من العلوم.

١٧- نقد الأفكار في رد الأنظار أجوبة أسئلة من الفنون.

٣. التعريف بالكتاب ووصف النسخة وعملية التحقيق

٣. ١. سبب تأليف الكتاب.

سبب تأليف الكتاب أن علاء الدين علي بن موسى الرومي[١] (ت. ٨٤١هـ/١٤٣٨م) كان محققًا جدليًا، يلقي الأسئلة، ويريد الأجوبة ممن يهمه الأمر. فجمع أسئلة في ستة علوم جعلها في ستة فصول:[٢] الفصل الأول في القرآن والتسمية، الفصل الثاني في الأخبار

١ كان عالمًا محققًا، عارفًا بالجدل، حديد الطَّبْع، قوي الذكاء، إمامًا في المعقول، بارعا في علوم كثيرة، حضر دروس العلامة التَّفْتَازَانِيّ، والسَّيِّد الشريف الجرْجَانِيّ، وحضر مباحثتهما، وحفظ منهما أسئلة كثيرة مع أجوبتها، وكان يلقي تلك الأسئلة ويعجز الحاضرين عن المباحثة، ثمَّ دخل القاهرة، وأعجز علماءها. ينظر: **بغية الوعاة** للسيوطي، ٢٠٨/٢؛ **الشقائق النعمانية** لطاشْكُبْري زَادَهْ، ص ٣١.

٢ وقد اتفقنا مع الأساتذة الأفاضل أ.م. مصطفى شن، أ.م. أنس المدني، أ.م. عادل فاضل عبد على أن يأخذ كل واحد منَّا قسمًا حتى نسرع في تحقيق الكتاب.

والنبوة، الفصل الثالث في علم الفقه والهداية، الفصل الرابع في علم الأصول، الفصل الخامس في علم البلاغة، الفصل السادس في علم المنطق. أوله: «الحمد لله الذي ربط نظام العالم بالعدل والإحسان...» وأجاب عنها سراج الدين بن سعد الدين التوقيعي[1] (ت. ٨٨٦هـ/١٤٨١م). ثم إن الملا خسرو (ت. ٨٨٥هـ/١٤٨٠م) أجاب أولًا عن الأصل بأجوبة يرتضيها أولو العلم، وسماها "نقد الأفكار في رد الأنظار"، أوله: «الحمد لله الذي وفق من شاء للتعدي... » ثم أجاب عن أجوبة سراج الدين، وحاكم بينهما بقوله: قال الباحث، وقال المجيب، أوله: «الحمد لله الذي كرم بني آدم بالعقل القويم...»[2]

الملا خسرو يوضح لنا محتويات كتابه وسببَ تأليفه في المقدمة:

> أما بعد: فقد أنشأ قدوة المناظرين، وأسوة المباحثين، مولانا علاء الملة والدين –الشهير بالعلاء الرومي– رسالة من أسئلة شتّى في العلوم المتفرقة، إلى كل مَن ينتمي إلى دفع الشبهة المتطرقة، وعلق عليها سيد المحققين وسند المدققين مولانا سراج الملة والدين، تعليقًا مشتملًا على الأجوبة اللطيفة، ومجلة متضمنة الأسئلة الشريفة؛ والعبد الفقير لما نظر بها واستفاد بقدر فهمه منها، نبضت منه عروق عصبية الحق المبين، وانبعثت منه تتمة الانسلاك في سلك العلماء المستعدين؛ فإن الدقيقة العلمية هي الحقيقة لأن يتسابق في مضمارها الفارسون، ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾. [سورة الكهف، ٤٩/١٨] فاستخرت الله تعالى في إملاء ما أردته، وإبداء ما قصدته، فصرفت الهمة والعزيمة، وأحكمت النية والقريحة، فأجبت عن الباحث بأجوبة يرتضيها أولو النهى، وتعرضت بأجوبة الفاضل المجيب بما يقبله المميزون بين الشمس والسهى، ثم أجبت عن الأسئلة التي أوردها الفاضل المجيب على المولى المناظر بأجوبة لا تستتر حقيقتها على العارف الناظر، مستعينًا في كله بالملك العلام، مستشهدًا في جله بكلام العلماء الأعلام، فجاء بحمد الله بحيث ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [سورة المطففين، ٢٦/٨٣.] على المخالفين، ولا آبقة ولا شريدة إلا استخرجها وأدناها للطالبين العارفين...

وقد فُهم من هذا الكتاب أنّ بعض المسائل يعجز النُظَّار عن أجوبتها، وأن الملا خسرو أهلٌ للرد على الباحثين عن الحقيقة في مثل هذه المناظرات.[3] وأيضًا هذا الكتاب

---

١ قرأ على علماء عصره، ثم وصل إلى خدمة المولى خواجه زاده، ودرّس بالصحن، ثم صار قاضيًا بأدرنه، ثم جعله السلطان محمد خان موقعًا بالديوان سنة ٨٨١هـ. لمهارته في الإنشاء، وكان حافظًا لكل ما قرأ أو طالع، متفردًا في حفظ قصائد العرب. **سلم الوصول إلى طبقات الفحول** لكاتب جلبي، ١١٢/٢.

٢ **كشف الظنون** لكاتب جلبي، ٨١/١.

٣ Alak, Musa, *Şeyhülislâm Molla Hüsrev'in Belâgatle İlgili Eserleri ve Hâşiye Ale'l-Mutavvel'i*, s. 99.

من أحسن كتب المحاكمات التي تحتوي على الأسئلة والردود. وفي الكتاب لا تُستخدم قواعدُ المنطق في علم المنطق فَحَسْب، بل في كل الفصول التي تناولها المؤلف يمكن رؤية محاكمتِه المفتوحة وذكائه العميق. وهو يحل المشاكلَ أحيانًا بالتفكير الاستقرائي والاستنباطي، وأحيانًا يتركز جهوده ونشاطه العقلي بتجاربه العلمية وبحوثه التنقيبية على اكتشاف حقيقة معينة ومحددة، دون أن يتجنّب نقد كِلا الطرفين.

٣. ٢. منهج المؤلف في الكتاب.

أما عن الكتاب فقد احتوى على مقدمةٍ وستةِ فصول وخاتمة، وكلُّ واحد من الفصول في ستة علوم ذكرت أعلاه. وكل فصلٍ من هذه الفصول احتوى على عشرة مباحثَ، وقد احتوت بعضُ المباحثِ على استطراداتٍ من قِبل المصنف رحمه الله، أو من قِبل (المولى المجيب) سراج الدين التوقيعي رحمه الله. أما المباحث المتعلقة بعلم البلاغة، وهي النص المحقق، فلم يذكر المصنف لها عنوانًا، ولكني أثبتُّ لها عَناوين في النص المحقق. وهي عشرة أبحاثٍ كلُّها متعلقةٌ بعلم المعاني وهي كالآتي:

البحث الأول: تقديم المسند إليه.

البحث الثاني: تخصيص المسند إليه بالمسند.

البحث الثالث: القصر أدواته وأنواعه وتقييده.

البحث الرابع: تنكير المسند وتقييده.

البحث الخامس: أحوال الإسناد الخبري.

البحث السادس: التناسب بين المسند والمسند إليه.

البحث السابع: حذف المسند.

البحث الثامن: العطف على المسند إليه. وهذا الموضوع متعلق باللف والنشر من المحسنات البديعية.

البحث التاسع: الوصل والفصل بأداة "أو" عند اتحاد الوصف.

البحث العاشر: وصف المسند إليه في الجملة الإنشائية.

ويظهر لنا أن المؤلف –رحمه الله– الذي وصف نفسه "بالفقير" لم يقتنع كثيرًا بردود سراج الدين التوقيعي "المولى المجيب" على علاء الدين الرومي "المولى الباحث".

فاثْبَرَى لِلرَّد على السائل في أسئلته، وعلى المجيب في ردوده التي قصّر فيها. ولأن المؤلف ألف الكتاب للرد على أسئلة علاء الدين الرومي، ومعروف من خلال سيرته الذاتية أنه كان محققًا، مناظرًا، جدليًا، ذكيًا، حاد الطبع، فكان لزامًا أن يكون طابع الكتاب أشبه بالمناظرة العلمية، استخدم المؤلف فيها قواعد المنطق والجدل التي يحسنها أكثر من استخدامه للأدلة النقلية، فكانت عبارة الكتاب صعبة الفهم في بعض الأحيان.

المباحث العشرة التي ناقش فيها الملا خسرو هي أهم المسائل في البلاغة خاصة في علم المعاني؛ لأن الأحكام المتعلقة بالمسائل سارية بالمفاهيم والقواعد والمواضع المتعلقة بعلم الكلام والفقه والتفسير وغيرها. وهو -رحمه الله- يستشهد أولا بأقوال أئمة البلاغة كعبد القاهر الجرجاني والسكاكي وغيرهم، كما أنه -رحمه الله- يستشهد كثيرًا بأقوال الإمام التفتازاني شيخ العلاء الرومي، والذي انتهت إليه رئاسة علوم المعقول في زمانه بحيث يلزم العلاء الرومي الحجة بقول شيخه في المسائل التي يعرضها. وإذا لم يجد قولًا وافيًا للعلماء في الموضوع يفصِّل في المسألة، ويوضَّح اللَّبس الحاصل فيها.

٣.٣. وصف النسخ.

اعتمدتُ في التحقيق على أربعِ نُسخ، واخترت واحدة منها أصلًا، وقابلت النسخ الباقية عليها، ووافقْت تسميتها مع تسميات الأساتذة الأفاضل المشتغلين في تحقيق الأجزاء الأخرى من الكتاب حتى يكون العمل موحدًا، ورتبتها حسب الأفضلية:

١. النسخة الأصل (ك): هي نسخة خطية محفوظة في مكتبة السليمانية في إسطنبول بمجموعة كره سون وتحمل الرقم ٩٢. عدد الأوراق ٦٣ ورقة، وفي ظهريتها مكتوب اسم الناسخ بخط المؤلف الملا خسرو. لم يذكر تاريخ النسخ، لكن كتب في نهاية نسختَيْ (ق، ع) أن المؤلف ابتدأ في تأليفها في بداية شهر محرم، وفرغ منها في أواخر شهر صفر عام ٨٤٠هـ. النسخة مكتوبة بخط ممتاز قليل الأخطاء، فيها بعض التصحيحات في الحواشي نُسبت إلى المؤلف. ذُكر في بداية المخطوطة أنها بخط الملا خسرو، وقد ورد في ترجمته أنه: كان مع اشتغالِه بالمناصب والتدريس يكتب كل يوم ورقتين من كتب السّلف بخط حسن.[١] وحاولت التأكد من ذلك بمقارنة الخط بمخطوطة أخرى نسبت له "رسالة في الأصول"، فوجدت أن الخطين متقاربين جدًا إن لم نقل إنهما متطابقان؛

١ **شذرات الذهب** لابن العماد العَكري، ٥١٢/٩.

وهي محفوظة في مكتبة متحف قصر طوب قابي وتحمل الرقم ١٠٣٢. وقارنت أيضًا بين خط هذه النسخة وبين خط كتابه "غُرر الأحكام" الذي كُتب في قيد فراغه: «وكان الفراغ من تأليفه...على يد أضعف عباد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمة الله تعالى مؤلف الكتاب محمد بن فراموز بن علي» فوجدت أن الخطين متطابقين مئة بالمئة. وهي محفوظة في مكتبة الْمِلَّة باسطنبول، بمجموعة فيض الله أفندي وهي تحمل الرقم ٩١٨.

الملاحظات العامة: يوجد على النسخة أربع تمليكات وهي: لإبراهيم بن أدهم، وإسماعيل بن محمد المدعو... كموجك جلبي زادة، عبد الصمد بن محمد ...، ومصطفى صدقي بن محمد أمين الكره بولي سنة ١٢٦٥هـ.

٢. النسخة (ق): هي نسخة خطية محفوظة في مكتبة السليمانية بإسطنبول، بمجموعة قليج علي باشا وتحمل الرقم ٥٢٥. عدد الأوراق ٥١ ورقة، واسم الناسخ إبراهيم بن عمر الحنفي. تاريخ النسخ ذكر في يوم الجمعة ٢٣ من شهر محرم ٨٦٨هـ.

الملاحظات العامة: نسخة قيمة كتبت في حياة المؤلف بخط جيد، وهي أقدم النسخ التي ذكر فيها تاريخ النسخ، كما ذكر فيها مكان النسخ، واسم الناسخ، وهي قليلة الأخطاء، وعليها بعض التصويبات في الحواشي.

٣. النسخة (ب): هي نسخة خطية محفوظة في مكتبة السليمانية في إسطنبول بمجموعة بغدادلى وهبي وهي تحمل الرقم ٢٠٦٦. عدد الأوراق ٨٨ ورقة، وكتبت في أوائل شهر رمضان من سنة ٨٩٧هـ.

الملاحظات العامة: عليها ختم وقف باسم: ابن عبد المعين الدوري، عليها بعض التعليقات والتصويبات في الحواشي، والنسخة كثيرة الأخطاء.

٤. النسخة (ع): هي نسخة خطية محفوظة في مكتبة السليمانية في إسطنبول بمجموعة عاطف أفندى. وهي تحمل الرقم ٢٧٦. عدد الأوراق ٥٦ ورقة. اسم الناسخ : عبد الرحمن بن محمد الحسيني.

الملاحظات العامة: النسخة وقف من الحاج مصطفى عاطف سنة ١١٥٣هـ ، وعليها تمليك لحسام الدين الكرماني، فيها بعض التصويبات، وعليها بعض الحواشي، كتبت بخط متوسط يتغير حجمه بين الصفحات، وكأنها كتبت في أوقات متعددة.

٣. ٤. المنهج الْمُتَّبع في التحقيق.

من المعروفِ أن الغرضَ الأساسي من تحقيق النصوص هو نشرُها وإخراجها بأفضلِ صورةٍ ممكنة على النحو الذي أراده المصنفُ عند كتابته. لذلك حاولت الوصول إلى هذه الغاية قدر المستطاع، فاتبعتُ أسُس تحقيقِ النصوصِ التي عينت من قبل مركز البحوث الإسلامية (İSAM) سنة ٢٠١٦م. وكان منهجي في التحقيق مرتكزًا على الخطوات الآتية:

١. بعد البحث تمكنت من الحصول على أربع نسخ من الكتاب، اتخذت إحداهن أصلًا؛ لأنها كتبت بخط واضح قليل الخطأ، وتنسب في كتابتها إلى المؤلف رحمه الله.

٢. ثم قمْت بنسخها وِفقًا لقواعد الإملاء الحديثة، وذلك تسهيلًا على القارئ.

٣. قابلْت النسخ الخطية على نسخة الأصل، وأثبت الفروق بين تلك النسخ في الهامش، وعند حصول اختلاف بين الجمل أو الكلمات، تركت الأخطاء الموجودة كما كانت في النسخة الأم على أساس مركز البحوث الإسلامية، مثبتًا إياها في المتن مع الإشارة إلى المخالف في الهامش.

٤. احتوت النسخ على بعض الاختصارات، فأثبت أصل الكلمة دون الإشارة إليها في الهامش، وهذه الاختصارات هي: (تع) تعالى، (صلعم) صلى الله عليه وسلم، (رح) رحمه الله، (عس/ع م) عليه السلام، (بط) باطل، (مط) مطلوب، (مم) ممنوع، (ظا) ظاهر، (مح) محال، (ح) حينئذ، (المص) المصنف، (الش) الشارح، (نم) نسلم، (لانم) لا نسلم، (يخ) يخلو.

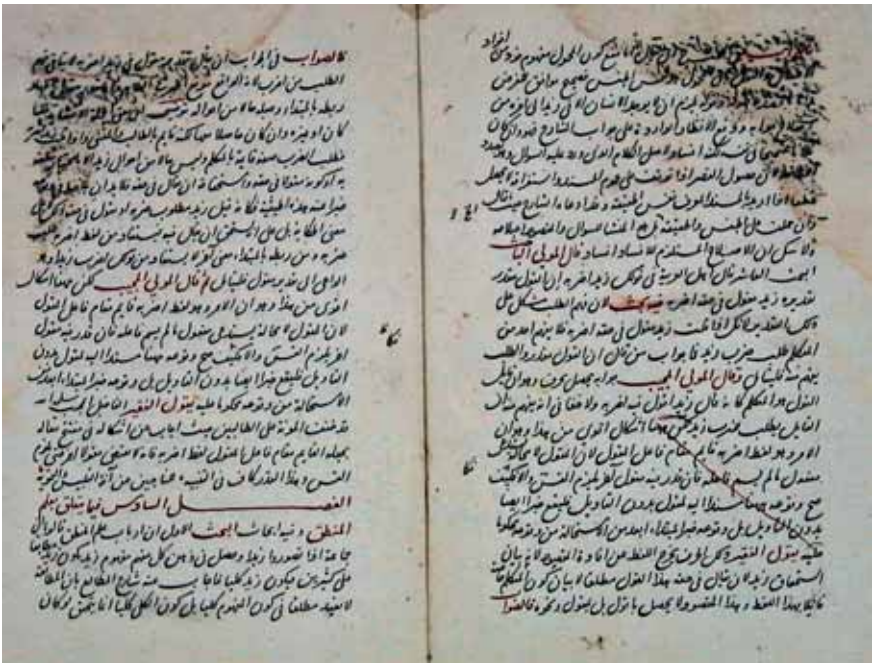

صورة الورقة الأولى والأخيرة من نسخة كره سون في المكتبة السليمانية

صورة الورقة الأولى والأخيرة من نسخة قلج علي باشا في المكتبة السليمانية

صورة الورقة الأولى والأخيرة من نسخة بغدادلى وهبي في المكتبة السليمانية

صورة الورقة الأولى والأخيرة من نسخة عاطف أفندى في المكتبة السليمانية

ب. التحقيق.

الفصل الخامس فيما يتعلق بعلم البلاغة

[البحث الأول: تقديم المسند إليه]

وفيه أبحاث، البحث الأول. ذكر في المعاني:[1] «يقدّم[2] المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي كقولك: 'ما أنا قلت هذا'».

فيه نظر؛ لأن الخبر الفعلي في قولك "ما أنا قلت هذا" هو "قلت"، وهو[3] غير مختص بالخبر المسند إليه، / بل المختص به هو[4] عدم القول، وهو ليس بخبر، فما وجه ما ذهب[5] إليه أرباب البلاغة؟ [٤٣ظ]

قال المولى المجيب: فلنقدر كلام القوم فيه على وجه يندفع عنه بحث الباحث. فإنهم قالوا: إن التقديم فيه يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه،[6] وتلخيصه أن النزاع إذا وقع في فعل وأريد تخصيصه، فذلك التخصيص يشتمل على إثبات ونفي، فربما يصرح بالإثبات وحده ويفهم النفي ضمنًا، كقولك: "أنا سعيت في حاجتك".[7] وربما يعكس كقولك: "ما أنا قلت هذا"، وربما يصرح بهما معًا بناء على اختلاف المقامات، وعلى كل تقدير يكون لتخصيص[8] الفعل بما أثبت له لا بما نفي عنه.[9] والعبارة التي وقع بحث الباحث فيها نسب التخصيص فيها إلى ما نفي عنه فلا بد فيها من[10] أن يقال: "المراد أن نفي الفعل مخصوص بالمسند إليه"، وهذا مبني على أن قائل هذه المقالة لم يفرق بين "ما أنا قلت هذا" و"أنا ما قلت هذا". وإن كان الفرقُ بينهما

---

١ أول من قال هذه القاعدة في علم المعاني هو عبد القاهر الجرجاني. **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ٥٣/٢.

٢ ع: قد تقدم.

٣ ب: وهذا.

٤ ب – هو.

٥ ع – ما ذهب.

٦ **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ٥٣/٢.

٧ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٢٣١، ٢٣٢.

٨ ع – لتخصيص.

٩ **المطول** للتفتازاني، ص ٢٥٩.

١٠ ب – من.

هو الحقَّ كما حققه الفاضل التفتازاني في شرحه **للتلخيص** ناقلًا عن الشيخ عبد القاهر «بأنك إذا قلتَ: "ما أنا قلت[1] هذا"، كُنتَ نفيْتَ أن يكون القائل لهذا القول».[2] فلا يستعمل إلا في التخصيص بخلاف "أنا ما قلت هذا"، فإنه قد يستعمل للتقوى وقد يستعمل للتخصيص، والكلام فيه مشبع ثمة فلينظر فيه.[3]

فإنْ قيل: كيف اندفع الاعتراض عن تقرير القوم؟

قلنا:[4] أريدَ بالخبر الخبرُ الفعلي الذي أفاد تقديمُ المسندِ إليه تخصيصه به نفيُ الفعل،[5] وهذا كما يقال في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [سورة الصافات، ٣٧/٤٧] قدَّم الظرفَ دلالة على تخصيص المسند إليه بالمسند، والمعنى أن الغولَ مقصورٌ على اللَّاحُصول في خمور الآخرة، لا يَتجاوز إلى اللاحصول في خمور الدنيا، وبعبارةٍ أُخرى عدمُ الغول مقصورٌ على اللاحصول في خمور الجنة، لا يتعدَّاه إلى الحصول في خمور الدنيا. كذا فيما نحن فيه جعل النفي جزءا من الخبر الفعلي فجعل مقصورا على المسند إليه، / والمعنى أن عدمَ قولِ ذلك المقولِ مقصورٌ عليّ لا يتجاوز إلى غيري، فالخبر [٤٤و] الفعلي في الذي ولي المسندُ إليه حرفَ النفي هو الفعلُ المسند[6] المنفي، كما أنه فيما لم يَلِهِ هو الفعلُ المثبت فلا إشكال.[7]

يقول الفقير: قد أطنب هذا الإطناب ولم يؤتِ[8] الجواب. فإن الباحث لا ينكر[9] أنهم أرادوا بالخبر الفعلي نفيَ الفعل، وإنما يَسأل عن وجهِ تسميته بالخبر مخالفًا لِلنُّحاة. فإن الخبر عندهم في "ما أنا قلت"، هو مجردُ "قلت" من غير ملاحظة النفي.

فالصواب أن يقال: من القضايا المسلمة أن النفيَ إنما يتوجه إلى النسب والصفات دون الأعيان والذوات، فلما لم يظهر حكم النفي السابق إلا في الفعل اللاحق، وكان المعاني مَطْمحَ نظر أهل المعاني اعتبروا الخبر ذلك الفعل المنفي. ولما كان[10] قُصارى أمرِ النحاة تصحيحَ ظواهرِ الألفاظ اعتبروا الخبر مجرد "قلت". فليتأمل!

---

١ ق: أنا ما قلت.

٢ **دلائل الإعجاز** لعبد القاهر الجرجاني، ١/١٢٤.

٣ **شرح المختصر** لسعد الدين التفتازاني، ١/٩٧، ٩٨؛ **المطول** للتفتازاني، ص ٢٦١.

٤ ق: قلت.

٥ ب – الفعل.

٦ ب ع – المسند.

٧ **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ٢/١٩٧.

٨ ق ب ع: يأت.

٩ ع: لم ينكر.

١٠ ع: ولما كان مكررًا.

[البحث الثاني: تخصيص المسند إليه بالمسند]

قال المولى الباحث:[1] البحث الثاني. ذكر في[2] **المفتاح** وغيره أن التقديم لكونه مفيدا للتخصيص "تراهم يفرعون على التقديم ما يفرعون[3] على معنى[4] التخصيص في قولك: 'ما ضربت أكبر أخويك' أن يكون ضاربًا لأصغرهما، فكونك ضاربًا للأصغر متفرع على التخصيص".[5] فيه بحث؛ لأن ضربك للأصغر جزء التخصيص، فكيف يتصور[6] التفريع والتفرع؟

وقال المولى المجيب: قال السيد الشريف في شرحه **للمفتاح**: يفرعون على التقديم فيذهبون إذا قيل "ما زيدا ضربت" إلى أنه ينبغي أن يكون ضاربا لإنسان سواه، لأنه بتقدير الوصف أي: "أخاك الأكبر". فدليلُ الخطابِ هو مفهومُ المخالفة، وهو متناول لمفهوم الوصف[7] والشرط وغيرهما. والحاصل أن ذكرَ الوصفِ في الإثبات يقتضِي النفيَ عن غير المذكور، وفي النفي يقتضي الإثبات لئلا يلغو ذكره، إذ الكلام فيما إذا لم يظهر للوصف فائدة أخرى فكذلك التقديم في الإثبات والنفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا.[8] هذا كلام الشارح.[9]

[٤٤ظ] ويَلوحُ لك من كلامه[10] / أن المفرعَ عليه هو التركيبُ المتضمِّنُ لِمفهوم[11] الوصف. وقد عبَّر عنه بنفس التخصيصِ وكونه ضاربا للأصغر وإن كان جزء مفهوم التخصيص، لكن ليس[12] جزءا لمضمون العبارة المتضمنة للوصف بل هو[13] مدلولٌ التزاميّ لها على اصطلاح المعاني. وكذا في قولنا: "ما زيدا ضربت"، كونه ضاربا لعمرو ليس مدلولا تضمنيا لهذا التركيبِ

---

١ ب: المجيب.

٢ ق ب ع + شرح.

٣ ق ب ع – على التقديم ما يفرعون كذهابهم إذا قيل: "ما ضربت أكبر أخويك" إلى أنه ينبغي أن يكون ضاربًا للأصغر.

٤ ب ع: نفس.

٥ اختصر المؤلف قول السكاكي: «ولإفادة التقديم عندهم التخصيص تراهم يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس التخصيص، فكما إذا قيل: "ما ضربت أكبر أخويك" فيذهبون على أنه ينبغي أن يكون ضاربا للأصغر بدليل الخطاب يذهبون أيضا إذا قيل: "ما زيدا ضربت" على أنه ينبغي أن يكون ضاربا لإنسان سواه». **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٢٣٤.

٦ ك – يتصور، صح هامش.

٧ ع: الواصف.

٨ **المطول** للتفتازاني، ص ٢٥٨، **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١٤٩–١٥٢.

٩ ق: كيلا يلغوا هذا كلام الشارح، ب: كيلا يلغو هذا الكلام قال الشارح، ع: لئلا يلغو هذا كلام الشارح.

١٠ ق ب ع: ذلك.

١١ ب: بمفهوم.

١٢ ع – ليس.

١٣ ق ب ع – هو.

بل لازما ذهنيا له في ذلك الاصطلاح، ولا محذورَ في تفريع المفهوم على المنطوق. فمرادهم هو هذا، لا جعل[1] جزء التخصيص متفرعا عليه.

يقول الفقير: لا تَلويحَ في الكلام الذي نقلَه إلى أن المفرعَ عليه هو التركيبُ كما لا يَخفَى على الناظر فيه. ولو سلم، ففي كلام آخرَ له تصريح إلى أن[2] المفرعَ عليه هو التخصيصُ. والتصريحُ أبلغُ من التلويح بلا مِرية. فإنه قال أولا: "وكأنه جعلَ التخصيصَ الحاصل في صورة التقديم بالوصف مكشوفا ظاهرا في مُتعارف اللغة". فلذلك بنى التفريع عليه لا على التقييد بالوصف. وقال ثانيا: "أي يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس التخصيص". فيا عجبًا لِمَنْ يَرى هذه العبارة ثم يكتُمها ويقول ما يقول! فالصواب أن يقال: إن استعمال التفريع في جانب التخصيص من قبيل المشاكلة. فتدبر واستقم!

[البحث الثالث: القصر أدواته وأنواعه]

قال المولى الباحث: البحث الثالث. ذكر في علم المعاني في أدوات القصر أن دلالة الثلاثة[3] الأُوَلِ على المثبت والمنفي بالوضع، فيه بحث؛ لأن كون الثلاثة الأُوَل دالّة على المثبت والمنفي معا بالوضع خارج عن[4] وظيفة علم المعاني؛ لأن علم المعاني لا يبحث عن أنها تدل على المثبت والمنفي بل يبحث عنها من جهة قصر قلب أو قصر إفراد أو قصر تعيين بحسب ملاحظة حال المخاطب. فما وجه هذا الكلام؟

وقال المولى المجيب: إن هاتين المقدمتين يعني قولهم: إن دلالة الثلاثة الأول وهي: "ما وإلا" و"إنما" و"العطف بلا" على المثبت والمنفي بالوضع. وقولهم: إن دلالة الرابع وهو "التقديم بالفحوى" مذكورتان على سبيل التَّوْطِئةِ لما هو من المقاصد المعانيّة أو لتتميم صناعة المعاني / بغيرها[5] أو لمزيد إيضاح المباحث المتعلقة بالقصر. وهذا كما [٤٥و] يبحث[6] في أحوال المسند إليه المعرَّف باسم الإشارة عن كون ذا للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد توْطِئةً لما يتفرع على ذلك من خواص تراكيب البُلغاء المشتملة عليها، كما ذكره الفاضل التفتازاني في **المطول**[7] والسيد الشريف في شرحه **للمفتاح**.[8]

---

١ ب: لأن.

٢ ق ب ع: بأن.

٣ ق: الثلاث.

٤ ق – عن.

٥ وفي هامش ب: لا لأنها صناعة المعاني بعينها.

٦ ق ب ع: يقال.

٧ ق ب ع – **المطول | المطول** للتفتازاني، ص ٢٢٣.

٨ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١٠٠.

يقول الفقير: قد خلط المجيب بالجواب ما لم يقع فيه إشكال، وأخْرجَه عن الرَّصانَة[1] إلى الاخْتلال.

أما الأول: فلأن الباحث لم يتعرّض بالطريق الرابع،[2] وقد خلطَه بالجواب.

وأما الثاني: فلأن قولهم: إن دلالةَ التقديمِ على القصرِ بالفحوى من مسائل علم المعاني؛ لأنه بحث[3] عن الخواص[4] التي لا دخل منها للوضع.[5] فالقولُ بأنه توطئة أو تتميم للصناعة بما ليس منها أو مزيد إيضاح إخلالٌ بالجواب.[6] فالصواب أن يقتصر على الثلاثة الأُوَل ويذكر هذه[7] الوجوه لها[8] فليتأمل!

قال المولى المجيب:[9] ولْنُردِفْ هذه الأبحاثَ الثلاثة المجاب عنها بأبحاث ثلاثة يطالِب الباحثُ[10] بِجَواباتِها.

الأول: تخصيصُ شيءٍ بِشيء قد يُستفاد من الكلام، لا بِواحد من الطُّرق الأربعةِ كَلَفظِ الاِخْتصاص في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [سورة البقرة، ١٠٥/٢] فإنه يدل على ما قلنا، وكَاللَّام الجارةِ الموضوعة لِاخْتصاصِ المضافِ بالمضاف إليه كما في قولنا: "الحمدُ لله"، كما صرَّحوا بأنَّ في كلٍّ من لامَيِ التَّعريف والجر دلالةً على الاختصاص فما وجه قصر[11] طرق القصر في الأربعة؟

الثاني:[12] أن قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة، ٥/١] مفيدٌ للقصر بتقديم المفعول نحو: "زيدا ضربت". وقد قصروا القصرَ على قصر الإفراد والقلب والتعيين، ولا يصح شيء منها. فما وجه قصرِهم القصرَ على هذه الثلاثة؟

الثالث: أنهم قالوا في القصر بـ"ما وإلا" في صورة الاستثناء المفرغ أنه يتوجه إلى مقدر، هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه، حتى إن السكاكي[13] في قوله تعالى:

---

١ ب – الرصانة، صح هامش.
٢ ق ب ع + إذ لا إشكال فيه.
٣ ب ع: يبحث.
٤ ق ب ع: الخاصية.
٥ ك – لأنه بحث عن الخواص التي لا دخل منها للوضع، صح هامش.
٦ ك – بالجواب، صح هامش.
٧ ق ب ع – هذه.
٨ ق ب ع + الوجوه المذكورة في **المطول** و**شرح المفتاح**.
٩ ب: المباحث.
١٠ ب: يليق بمطالب الباحث؛ ب – يليق، صح هامش.
١١ ق ب: حصر.
١٢ ب: والثاني.
١٣ اختصر المؤلف قول السكاكي، انظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٢٩٨.

﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [سورة الأحقاف ٢٥/٤٦] في قراءة الحسن برفع مساكنُهم،[١] و﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾ [سورة يس، ٥٣/٣٦] برفع[٢] صيحةٌ في قراءة أبي جعفر، وفي بيت ذي الرمة:

"وما بقيتْ إلا الضلوع الجراشع".[٣]

/ذهب إلى أن تأنيثَ الضمير في هاتين الآيتين وفي البيت إنما هو بالنظر إلى ظاهر [٤٥ظ] اللفظ، والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى "شيءٌ من الأشياء"،[٤] وإلا فكيف يسند الفعل المنفي إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه؟ فهذا ينافي كونه مفرغًا فرغَ العامل إلى ما بعد "إلا" بأن حذف المستثنى منه فلا ضميرَ في الفعل أصلًا، فحاصل السؤال أن بينَ لازمَيْ كونِه مفرغا وبينَ اقتضاءِ المقام معنى "شيءٌ من الأشياء" تنافيا، وتنافي اللازمين يدل على تنافي الملزومين.

يقول الفقير من طرف المولى الباحث:

أما الجواب عن **البحث الأول**: فأن يقالَ: إنهم جعلوا القصر[٥] بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيصٍ يكون بطريق من هذه[٦] الأربعة كما صرّح به العلامةُ في **المطول**[٧] ولا مشاحةَ في الاصطلاح على أن كونَ اللام المذكورة مفيدةً للتخصيص بالثبوت محلُّ بحثٍ بل هي إنما تُفيد التخصيصَ بالإثبات كما أشار إليه السيد رحمه الله في **شرح المفتاح**،[٨] وصرح به في حواشيه[٩] عليه.

وأما الجواب عن **البحث الثاني**: فهو أن هذه الأقسامَ لا تجري في القصر الحقيقي كما صرح به العلامة[١٠] في **المطول**،[١١] وإنما هي أقسام لغير الحقيقي[١٢] وما ذكر من القصر الحقيقي

١ ق ب ع – في قراءة الحسن برفع مساكنهم.

٢ ع: كرفع.

٣ صدر البيت: طَوَى النَّجْزُ والأجْرازُ ما في غُرُوضِها. طوى: أضمر؛ النجز: الدفع والنخس؛ الأجراز جمع جرز وهي: الأرض اليابسة؛ غروضها أي: أحزمتها جمع غرض؛ الجراشع: المنتفخة الغليظة جمع جرشع. **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ٤٣/٣.

٤ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٢٩٨.

٥ ب – القصر، صح هامش.

٦ وفي هامش ب: الطرق.

٧ **المطول** للتفتازاني، ص ٣٨١، ٣٨٢.

٨ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٢٣٦، ٢٣٧.

٩ ب – إنما يفيد التخصيص بالإثبات كما أشار إليه السيد رحمه الله في شرح المفتاح وصرح به في حواشيه.

١٠ ق: التفتازاني؛ ع + التفتازاني.

١١ ب – صرح به العلامة في **المطول**. | **المطول** للتفتازاني، ص ٣٨١.

١٢ ق ع – وإنما هي أقسام لغير الحقيقي.

ولو سلم جريانها في الحقيقي أيضا لكن فإنما تصح[1] فيما إذا كان المخاطب ممن يصح عليه الخطأ والتردد، ذكره[2] السيد رحمه الله في **شرح المفتاح**.[3]

وأما الجواب عن **البحث الثالث**: فأن يقالَ: لا منافاةَ لما تقرر في النحو أن كون الفاعل مفرغا إلى ما بعد "إلا"، إنما هو بحسب الظاهر؛ واقتضاءُ المقام معنى "شيء من الأشياء" إنما هو بحسب الحقيقة. قال صاحب **اللباب**:[4] «فههنا -يعني المستثنى المفرغ- المستثنى منه محذوفٌ، والمستثنى مسمى باسمه مجازا.»[5] وقال شارحُه ركن الدين الخوافي:[6] فإنهم يسمون المستثنى تارةً فاعلا نحو: "ما جاءني إلا زيدٌ"، وأخرى مفعولا نحو: "ما رأيتُ إلا زيدًا"، وأخرى حالا نحو: "ما جاءني زيدٌ إلا راكبًا". والفاعل والمفعول في الحقيقة المستثنى منه المحذوف والمستثنى[7] مسمى باسمه مجازا،[8] ولنا بيان وجوب عموم المقدر.

[البحث الرابع: تنكير المسند وتقييده]

قال المولى الباحث: البحث الرابع. قال التفتازاني في **مختصره** وغيره في تحقيق القاعدة:
[٤٦و] "إن زيدا قائم" / مثلا كلام ملقًى إلى المنكر، وكلُّ كلام ملقى إلى المنكر يجب توكيدُه؛[9]

---

١ ع - فإنما تصح.

٢ ع + لا في مثل ﴿إياك نعبد﴾ كما صرح به؛ ع - ذكره.

٣ ك - ولو سلم جريانها في الحقيقي... **شرح المفتاح**، صح هامش. | **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٢٣٦.

٤ وهو محمد بن محمد بن أحمد، تاج الدين الأسفراييني. عالم بالنحو. له فيه كتب، منها: **ضوء المصباح في شرح المصباح** للمطرزي، و**لباب الإعراب ولب اللباب**، و**فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة**، و**رسالة في الجملة الخبرية**. **الأعلام** للزركلي، ٣١/٧.

٥ **اللباب في علم الإعراب** للأسفراييني، ص ١٠٩.

٦ ذكره السخاوي بمُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل ركن الدّين الخوافي أجَاز منه أَبُو السعادات الْأَكْبَر الْقسْطَلَانِيّ الْمَكِّيّ. وهو ابن محمد بن شهاب بن محمود بن محمد ابن [أم بن يوسف] يوسف بن الحسن الخوافي المولود بمدينة سلومد في ربيع الأول سنة ٧٧٧هـ بِمَدِينَة سلومد، وتوفي في ذي الحجة سنة ٨٥٢هـ/١٤٤٩م. وَسمع مِنْ السَّيِّد الجرْجَانِيّ من تصانيفه شَرحَه للمفتاح وللمواقف للعضد ولتذكرة الطوسي فِي الْهَيْئَة وحاشيته على شرح الْمطَالع وَبَعض الْكَشَّاف والبيضاوي. وهو عالم مشارك في بعض العلوم، وله آثار مختلفة منها: **كتاب في المنطق**، **حاشية على العضد**، **حاشية على شرح المفتاح** للتفتازاني، **حاشية على الطوالع**، و**حاشية على المنهاج** للبيضاوي. **الضوء اللامع** للسخاوي، ١٤٥/٧، ٢٦٧، ٨٠/٨، **معجم المؤلفين** لكحالة، ٢١٦/١٠.

٧ ق: المستثنى.

٨ ع - ولنا بيان وجوب عموم المقدر. | هذه المعلومات موجودة في كتاب **اللباب** ولكن لم أجد شرحه لركن الدّين الخوافي. انظر: **اللباب في علم الإعراب** للأسفراييني، ص ١٠٩.

٩ **شرح المختصر** لسعد الدين التفتازاني، ٤٥/١.

فهذا الكلام يجب توكيده. فيه بحث؛ لأنه يلزم تحصيل الحاصل؛ لأن الكلام الملقى إلى المنكر لو كان مجردا عن التأكيد فالصغرى ممنوعة، وإن كان مؤكدا فالكبرى ممنوعة، فما وَجهُ صحةِ هذا الكلام؟

وقال المولى المجيب: يختار الشق الثاني، وهو أن الكلام الملقى إلى المنكر مؤكد قوله، فيلزم حينئذ من صدق الكبرى تأكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل. قلنا:[1] لا نسلم لزوم ذلك وإنما يلزم لو لم نأخذ[2] الكبرى تأكيد المؤكد[3] وقتيّة مطلقة بأن يعني بالكبرى: وكل كلام ملقى إلى المنكر يجب تأكيده حين إلقائه إليه،[4] فلا يلزم تحصيل الحاصل؛ لأن التأكيدَ فيه لا يسبق الإلقاءَ بل يقارنه أو يلحقه. إذ الشيءُ في آن حصولِه لا يتَّصف بالحصول، فلِم يلزم تحصيل الحاصل؟ وهذا الشك يشبِهُ الشكَّ المورد على تعلق الإيجاد بالموجود أو المعدوم، وقد عرف في موضعه، وأمثال هذا من القياس المغالطي.

يقول الفقير:[5] فيه بحث؛[6] أما[7] أولا فلأنه[8] خارج عن قانون المناظرة؛ لأن فيه مَنْعًا للمنع. وأما[9] ثانيا فلأن هذا[10] الشك وإن أشبهَ الشك المذكور، لكنّ دفعَه لا يشبه دفعه؛ لأن من دفعه سلم[11] لزوم تحصيل الحاصل. وقال: تحصيلُ الحاصل بهذا التحصيل[12] ليس بمحال بل هو واجب؛[13] وإنما المحالُ تحصيلُ الحاصل بغير هذا التحصيل فلا وجهَ لِمَنع[14] لزومِه[15] على الإطلاق.[16] والتحقيق[17] أن الإلقاء ونحوه قد يُذكر ويراد به حقيقةُ الإلقاء،

---

١ ع: قلت.
٢ ق ب: يأخذ.
٣ ع – تأكيد المؤكد.
٤ ق ب ع – إليه.
٥ ق ب ع + في كلٍّ مِن كلامَيِ الباحث والمجيب بحث؛ أما في كلام الباحث فلأن قوله: "لأن الكلام إلى آخره" لا يصلح؛ لأن يكون علة للزوم تحصيل الحاصل، كما لا يخفى، بل لزومُه علةٌ لبطلان الكبرى، فالصواب أن يقرر البحث هكذا: فيه بحث؛ لأن إحدى مقدمتيْه ممنوعة لأن (ق ع: إذ) الكلام الملقى إلى المنكر إن كان مجردًا عن التأكيد فالصغرى ممنوعة، وإن كان مؤكدًا فالكبرى ممنوعة لِاستلزامِها تحصيل الحاصل وإما في كلام المجيب.
٦ ق ب ع – فيه بحث.
٧ ق ب ع + أما في كلام المجيب.
٨ ق ع: فأولًا إنه.
٩ ق ب ع – أما.
١٠ ق ب ع: إن هذا.
١١ ب: ولو سلم.
١٢ ع: التخصيص.
١٣ ك – بل هو واجب، صح هامش.
١٤ ب: بمنع.
١٥ ك – لزومه، صح هامش.
١٦ ق ب ع + فالصواب أن يجاب هكذا يختار (ع: نختار) الشق الثاني وهذا (ع: هو) أن الكلامَ الملقى إلى المنكر مؤكدًا قوله فيلزم حينئذ من صدق الكبرى تأكيدُ المؤكد وهو تحصيلُ الحاصل بهذا (ق ع + قلنا تحصيل بهذا) التحصيل جائزٌ بل واجب، وإنما المحالُ وهو تحصيل الحاصل بغير هذا التحصيل (ع – جائز بل واجب وإنما المحال وهو تحصيل الحاصل بغير هذا التحصيل) وليس بلازم لأن المرادَ بالتأكيد جعلُ الكلام مشتملًا على المؤكد لا معروضًا له فتدبر.
١٧ ق ب ع – والتحقيق أن الإلقاء ونحوَه قد يُذكر ويراد به حقيقة الإلقاء... ثم قال المولى المجيب.

وقد يذكر ويراد به إرادته، والتأكيد أيضا قد يراد به جعل الملقى مشتملا على المؤكدات، وقد يراد به جعله معروضا لها. فإن أريد بالإلقاء إرادتُه وبالتأكيد جعلُه مشتملا عليها أو معروضا لها، يصح الكبرى في نفسها غير منضمة إلى الصغرى؛[1] لأن ما أريد إلقاؤه يتناول الخالي عن المؤكدات والخالي بها، وكذا إن أريد بالإلقاء حقيقته وبالتأكيد جعله مشتملا عليها، وأما إذا أريد بالإلقاء حقيقتُه وبالتأكيد جعلُه معروضا لها فلا تصح أصلا، وهذا هو منشأ الإشكال لكنها إذا ضُمَّتْ إلى الصغرى يجب أن يحمل التأكيد على جعله مشتملا عليها ليظهرَ اندراجُ الأصغر تحت الأكبر، إذ لا يمكن أن يجعل هذا الكلام الجزئيّ معروضا للتأكيد فليتأمل![2]

ثم قال المولى[3] المجيب: ولْنُوردْ ههنا بحثًا خاليا عن المغالطة، وهو أن الفاضل التفتازاني اختار أن مقتضى / الحال في هذا المقام هو الكلامُ الكليّ[4] المكيّفُ بكيفية التأكيد [٤٦ظ] مثلا، لا نفسُ الكيفية التأكيدية. وإلا لَمَا صحَّ أن يقال: علمُ المعاني «علمٌ يُعرف به أحوالُ اللفظ العربي التي بها يُطابق اللفظُ مقتضى الحال.»[5] واستدل على ذلك بالمذكورية التي هي صفة الكلام دون الكيفية،[6] وهي المفهومة من تعريف السكاكي حيث قال في آخر تعريف علم المعاني: «على ما يقتضى الحال ذكرُه.»[7] وجعل المطابقة من قبيل[8] الجزئيّ لِلكلي على عكس المطابقة المنطقية. واختار السيد الشريف في شرح **المفتاح** أن مقتضى الحال هي الكيفيةُ، ومعنى المطابقة اشتمالُ الكلام على الكيفية، وحملُ اتصافِه بالمذكورية على المجاز مثل اتصاف الالتفات بالمسموعية[9] كما في عبارة السكاكي حيث قال: وكل التفات متى صرت من سامعيه عرفك ما موقعه.[10] فأي هذين الاعتبارين أحقُّ بالقبول والرجحان مع من؟

يقول الفقير: تعيينُ الطرف الراجح موقوفٌ على نقلِ كلام كل[11] من الفاضلين، وبيانِ ما يرد عليه ويندفع عنه. فأقول وبالله التوفيق: ذهب العلامة التفتازاني إلى أن مقتضى الحال كلامٌ كليّ مشتمل على الخصوصية، واستدل عليه بوجهين:

---

١ ك – في نفسها غير منضمة إلى الصغرى، صح هامش.

٢ ك – على جعله مشتملًا عليها ليظهر اندراج الأصغر تحت الأكبر، إذ لا يمكن أن يجعل هذا الكلام الجزيي معروضًا للتأكيد فليتأمل، صح هامش.

٣ ع – المولى.

٤ ق – الكلي.

٥ **شرح المختصر** لسعد الدين التفتازاني، ٣٤/١.

٦ نفس الكتاب، ٣٥/١.

٧ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ١٦١.

٨ ق ب ع + مطابقة.

٩ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٤٧–٤٩.

١٠ قول السكاكي هكذا: «وكل التفات وارد في القرآن متى صرت من سامعيه عرفك ما موقعه.» **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٢٠١.

١١ ب ع – كل.

أحدهما: قول صاحب **المفتاح** في تعريف علم المعاني: «تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.»[١] فإن المذكور حقيقةً هو الكلام، لا الحذف أو التقديم أو التعريف أو نحو ذلك.

والثاني: قول صاحب **الإيضاح**[٢] في تعريفه أيضًا: «أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق[٣] اللفظ مقتضى الحال.»[٤] فإن المراد بالأحوال، التأكيدُ والتعريف والتقديم والتأخير ونحو ذلك. فكيف يصح قوله الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، وليس مقتضى الحال إلى تلك الأحوال بعينها؟

وذهب الفاضل الشريف إلى أنه نفس الخصوصيات، واستدل عليه بنص صاحب **المفتاح** عليه إجمالا أولا حيث قال: فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه إلى غير ذلك؛ وتفصيلا ثانيا حيث قال: وأما الحالة التي يقتضي طي ذكر المسند / إليه، وأما الحالة التي [٤٧و] تقتضي إثباته إلى غير ذلك.[٥] وأجاب عن الوجه الأول من وجهي استدلال الشارح بوجوه:

أحدها: تأويل كلام صاحب **المفتاح** بأن بعض المقتضيات كالمؤكدات وأداةِ[٦] التعريف مما يذكر، فوجب حمل الذكر على التغليب رعايةً لما صرح به في الإجمال والتفصيل. قلت[٧] للعلامة أن يقول: لا نسلم أن المقتضى هو المؤكد والأداة، بل التقييد[٨] بالتأكيد والتعريف بالأداة. كما صرح به صاحب **المفتاح** بقوله: فإن كان مقتضى الحال تقييده بالتأكيد، فحسُن الكلام تحليه بشيء من مؤكدات الحكم؛ وبقوله وأما الحالة التي يقتضي التعريف باللام سلّمناه. لكن التغليب إنما يصح إذا كان المذكور غالبا على غيره بجهة[٩] من الجهات المعتبرة، وههنا ليس كذلك. فالأولى أن يترك طريق التغليب،

---

١ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ١٦١.

٢ ك – الإيضاح، صح هامش.

٣ ب: يطابق بها.

٤ **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ٥٢/١.

٥ هذه الجمل لا تفهم؛ لأن المؤلف يعد أحول مقتضى الحال فقط، سياق المتن هكذا: «فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم؛ وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة؛ وإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه؛ وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب.» **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ١٦٨.

٦ ب: أو أداة.

٧ ب: يقول الفقير.

٨ ك – التقييد، صح هامش.

٩ ع: كجهة.

ويجعل الذكر مجازا عن الإيراد من قبيل ذكر المقيد وإرادة المطلق بقرينة ما ذكر في الإجمال والتفصيل.

وثانيها: إن المذكور حقيقة هو الكلامُ الجزئي المسموع، دون الكلي المعقول الذي جعلته مقتضى الحال. فكما يصح جعلُ الكلي مذكورا بذكر جزئيه لكونه في ضمنه، كذلك يصح جعل الأحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل عليها لكونها كيفيات له. قلت للعلامة أن يقول: فرق بين كلي الشيء وكيفيته. فإن الأول عين التي بالنظر إلى الوجود دون الثاني، ولا يلزم من إعطاء الأول حكم الشيء إعطاء الثاني إياه.

وثالثها: إن السكاكي كما جعل الالتفاتَ مسموعا لتعلُّقِه بالمسموع، جعل أيضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا. قلت: هذا وجه حسن يندفع به الاستدلالُ الأول للعلامة. وأما استدلالُه الثاني فيمكن أن يدفع بأن المراد بأحوال اللفظ، الخصوصياتُ الجزئية؛ وبمقتضى الحال، الخصوصياتُ الكلية. ومعنى التعريف الأحوال الجزئية التي بسبب اشتمال الكلام عليها، يشتمل على الخصوصيات والاعتبارات الكلية. لأن المشتمل على المشتمل على الشيء مشتملٌ على ذلك الشيء بواسطته. فظهر أن الرجحان مع الفاضل الشريف لِسلامة دليلِه عن النقض والتزييف.

[البحث الخامس: الإسناد الخبري]

[٤٧ظ] قال المولى الباحث: البحث الخامس. / قال علماء المعاني في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[١] معناه: «"وما رميت" حقيقةٌ؛ "إذ رميت" صورةٌ.»[٢] فيه بحث؛ لأنه على هذا التقدير لا يكون هذه[٣] الآية الكريمة مِثالا لِتنزيل وجودِ الشيء منزلةَ عدمِه. لأن وجودَ الرميِ الصّوريِّ الذي صدرَ من رسول الله[٤] صلى الله عليه وسلم، ما نزل[٥] وجوده منزلة العدم. والرمي الحقيقي ما وجد منه، فما وجه ما قالوا به؟

وقال المولى المجيب: إن جواب هذا السؤال يقتضي تمهيدَ قاعدة من قواعد التحقيق. وهي: أن القُرب الحاصل للإنسان الكامل على نحوين. أحدهما: قرب النوافل، وهو الناطق عنه قوله[٦] عليه السلام: «لا يزال عبدي يقترب إلي بالنوافل حتى أُحِبَّهُ فإذا أحْبَبْتُهُ

١ سورة الأنفال، ١٧/٨.
٢ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٦١.
٣ ك – هذه، صح هامش.
٤ ق: عن رسول الله.
٥ ب: لما نزل.
٦ ك – قوله، صح هامش.

كنتُ له سمعًا يسمع بي وبصرًا يبصر بي ولسانا ينطق بي ويدًا يبطش بي»[1] وفي هذا المقام يسير الإنسان سيرَ مُحبّي وسلوكُه متقدمٌ على جذبته. والفعل مضاف إليه، لكن به تعالى كما فُهم من الحديث من إثبات السمع والإبصار[2] وغيرهما له، لكن به تعالى. وثانيهما: قرب الفرائض، وهو أقوى من قرب النوافل والسير هناك[3] سير[4] محبوبي، وجذبته متقدمة على سلوكه، والفعل مضاف إلى الحق لكن في مظهرية[5] العبد، كما قال عليه السلام: «إن الله تعالى قال على لسان عبده[6] سمع الله لمن حَمِدَهُ.»[7] وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال، ٨/١٧] من هذا القبيل. ونسبة هذا المقام إلى الأول نسبةُ الشمس من السُّهى، ونسبة الإصباح من المصباح. ولقد عبّروا عن الأول بالصورة، وعن الثاني بالحقيقة. وكثيرا ما ينزل الضعيف في جنب القوي منزلةَ العدم[8] لِاضمحلالِ أثره في مقابلةِ اضمحلالِ أثرِ الشمعِ[9] الموقدِ في مقابلة سلطان قوة تجلي الشمس. فقول الباحث: "الرمي الصوري موجود وليس بمنزل منزلة المعدوم" مسلّم مقدمته الأولى دون الثانية. إذ قد بيّنا أن الضعيف المضمحل الأثر ينزل منزلةَ المعدوم، وإن كان غير معدوم؛ كما أن الكواكب بعد طلوع الشمس لا تصير معدومةً لكن لا تظهر أنوارُها في جنب / قهرمان [٤٨و] سلطان ضياء[10] الشمس فكأنها معدومة. وهذا توضيح لا مزيد عليه.

يقول الفقير: قد أطنب هذا الإطناب مع خلط الاصطلاح، ولم يحقق الكلام بالذب[11] عنه والإصلاح. وذلك لأن البحث إنما ورد على عبارة علماء علم المعاني، حيث مثّلوا تنزيلَ وجودِ الشيء منزلةَ عدمه بهذه الآية. ثم قالوا: معناه "وما رميت" حقيقة، "إذ رميت" صورة. فورد عليهم أن تقديركم هذا يُخرج الآيةَ عن كونِها مِثالًا لِتنزيل وجودِ الشيء منزلةَ عدمه؛ لأن النفي والإثبات حينئذ لَمْ يتَواردا[12] على شيء واحد بل النفيُ ورد على الرميِ الحقيقيّ والإثباتُ على الصوري. وهذا الجوابُ إنما يكون جوابًا[13] عمَّا يورَد على الآية: أن الرمي من الرسول عليه السلام موجود حقيقة، فكيف قيل: "وما رميت"؟

---

١ **صحيح البخاري**، باب التواضع ٨/١٠٥؛ **صحيح مسلم**، ٤/٢٠٦١.

٢ ق ب ع: البصر.

٣ ب: ههنا.

٤ ب – سير.

٥ ك – الحق لكن في مظهرية، صح هامش.

٦ ع – على لسان عبده، صح هامش.

٧ في متن الحديث: «على لسان عبده» **صحيح مسلم**، ١/٣٠٥.

٨ ق – منزلة العدم.

٩ ب – الشمع.

١٠ ق – الشمس لا تصير معدومة لكن لا نظهر أنوارها في جنب قهرمان سلطان ضياء، صح هامش.

١١ ب: الذات.

١٢ ب: ليس بوارد.

١٣ ك – جوابا، صح هامش.

فظهر أن ذلك الإشكال من هذا الذب إنما هو مثل النون من الضب.[1] فالصواب في الجواب ما أفاده[2] السيد[3] رحمه الله في شرحه **للمفتاح**: أن النفي والإثبات واردان على شيء واحد باعتبارين، فالمنفي هو الرمي باعتبار الحقيقة، كما أن المثبت أيضًا هو الرمي باعتبار الصورة.[4] فمرادُ أهل المعاني بيانُ مجرد[5] الاعتبارين فتدبر!

[البحث السادس: التناسب بين المسند والمسند إليه]

قال المولى الباحث:[6] البحث السادس. قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [سورة الحجرات، ١٤/٤٩] الآية، قال علماء العربية فيما أُسند إلى الظاهر من الجموع[7] وغيره:[8] "التذكير والتأنيث من غير ترجيح". فنحن نعلم أن ما صدر من الله تعالى مشتملٌ على حكم ومصالحَ. فما الحكمةُ في ترجيحِ أحد المتساويين في نفس الأمر مع[9] جواز الآخر ومساواتِه؟ ويدل على عدم الرجحان اختيارُ الله تعالى تارةً جانب التذكير في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [سورة يوسف، ٣٠/١٢] وتارةً جانب التأنيث كما في هذه الآية.

وقال المولى المجيب: الباحث[10] سلمه الله تعالى، كفانا بكرمه مؤونة الجواب، حيث أجاب عن سؤاله في عين سؤاله، حيث ذكر الاختيارَ وحكم بمساواة الأمرين وعدمِ رجحان أحدهما على الآخر، فاختيارُ أحد الجائزين[11] شاهدا وغائبا قد لا يكون حكمته ومصلحته سوى الافتنان، وإظهار أنه ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [سورة آل عمران، ٤٠/٣] / و﴿يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة المائدة، ١/٥] ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [سورة الأنبياء، ٢٣/٢١] على أن لنا أن نقولَ في حكمة اختيارِ تأنيث الأعراب: إنهم لِما لم يبلُغوا مبلغَ الرجال الكامل العقول الموصوفين بظهور ثمرة الذُّكورة، ولم يتعدوْا نقائصَ النفوس الموصوفة بالأنوثة، نَزلوا منزلة الإناث. إذ لو كمُلتْ عقولُهم مثل عقول الرجال، لَدخل الإيمانُ في قلوبهم. فإن قلتَ: هل يمكن مقابل هذا الاعتبار في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [سورة يوسف، ٣٠/١٢]؟ قلت: نعم، لأن زليخة لما علق قلبُها بيوسفَ وقد شغفها حُبا، [٤٨ظ]

---

١ ع – الذب إنما هو مثل النون من الضب، صح هامش.
٢ ق ب ع: أشار إليه.
٣ ق + الشريف.
٤ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٦١.
٥ ق ب: مجرد بيان.
٦ ب: المجيب.
٧ ق: المجموع.
٨ ق ب: وغيرهما.
٩ ب + أن.
١٠ ع – الباحث، صح هامش.
١١ ب: الجزئين.

وتلك النسوةُ أدركوا نقصَها واتباعَها لِهَواها، ووصفوها بالضلال المبين –وهذا المعنى من شأن العقل الموصوف بالذكورة– ناسب المقام أن ينزلْنَ منزلةَ الذكور بتجريد ما أسند إليه من القول من[1] علامة التأنيث. ثم قال: ولَقائلٌ أن يقول: إن الباحث قال: الفصل الخامس فيما يتعلق بعلم البلاغة، وعلم البلاغة هو المعاني والبيان وتابعُها هو البديع. فبحثُ تاءِ التأنيث من الوظائف النحوية، وليس من الوظائف المعانيّة ولا البيانيّة ولا من علم البديع. فما كان جديرا بأن يلزّ[2] في قرن[3] أبحاث علم البلاغة.

يقول الفقير: الجواب[4] صواب، وأما المناقشة[5] الأخيرة فواهية؛[6] لأن[7] البحث ليس من تاء التأنيث[8] بل عن الخاصية المتعلقة بلفظ خالٍ عن التاء تارة، وخال بها أخرى، وما ذلك إلا بحث علم المعاني. والعجب أن الجواب الذي ذكره إنما هو من اعتبارات أهل المعاني. فإذا لَمْ يكن السؤالُ متعلِّقًا بعلم البلاغة لَمْ يكن جوابُه مطابقا له. فليتأمل!

[البحث السابع: حذف المسند]

قال المولى الباحث: البحث السابع. قال علماء المعاني في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [سورة العنكبوت، ٦١/٢٩] الآية، إن هذه الآية من قبيل الجواب عن سؤال محقق. وقال التفتازاني[9] في هذا المحل: لو تحقق السؤال لَكان جوابًا لِسؤال محقّقٍ على تقدير محقق السؤال.[10] وحاصل كلامِ السيد الشريف أنّ ذات السؤال محقق وإنْ لم يكن الوصف العنواني محقق.[11] وفي المذهبين بحث. أما فيما / ذهب إليه [٤٤٩و] التفتازاني فَلِلْفرق بين تقديرِ التحقق ونفسِ التحقق، ولا يلزم مِن ترتّبِ الحكم على المحقق تَرَتُّبُهُ على ما قُدّر تحققه. فليتأمل! وأما فيما ذهب إليه السيد[12] فلأن الجوابَ إنما يكون جوابًا

---

١ ك – من، صح هامش.

٢ لَزَّه يَلُزُّه لَزًّا ولَزازًا أو لَزَّ الشيءَ بالشيء وأَلَزَّه أي شَدَّه وأَلصقه. **الصحاح** للجوهري، ٨٩٤/٣؛ **لسان العرب** لابن منظور، ٤٠٤/٥.

٣ ب: يذكر في كون.

٤ ق ب ع + الذي ذكره لقوله على أن لنا أن نقول إلى آخره.

٥ ق ب ع + الأولى و.

٦ ق ب ع: فواهيتان؛ ق ب ع – لأن.

٧ ق ب ع + أما الأولى فلأن الجواب لا يحصل بمجرد ذكر الاختيار والحكم بالمساواة وإنما يحصل بذكر الافتنان وإظهار أنه ﴿يفعل ما يشاء﴾ ﴿ويحكم ما يريد﴾ ولم يذكره الباحث وأما الأخيرة فلأن.

٨ ق ب ع: عن تاء التأنيث.

٩ ب – وقال التفتازاني... لسؤال محقق.

١٠ في نَقلِ البَاحثِ من قول التفتازاني ومن قول السيد الشريف الجرجاني في الأسفل خَطأ، سَيأتِي عند شَرْحِه قول كِلَيْهما انظر: **المطول** للتفتازاني، ص ٣٠٦؛ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١٧٣، ١٧٤.

١١ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١٧٣، ١٧٤.

١٢ ق ب ع + الشريف.

لو سُئل محققًا أو مقدرًا، وقبلَ السؤالِ لا يُقال إنه جوابٌ لِسؤالٍ لِعدم تحقق السؤال بالفعل، ولا يغني ذكرُ مَن خلق إذا لم يُتصف بكونه سؤالًا بالفعل، فما وجهه؟

وقال المولى المجيب: أقولُ قبلَ الاشتغالِ بالجواب عن إيرادَيْهِ على كلامَيِ الفاضلين: قد أخلّ الباحثُ في نقل كلام الفاضل التفتازاني حيث غيّر قوله: «وإن هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابًا عن سؤال محقق»[1] إلى قوله: "لو تحقق السؤال لكان جوابًا لسؤال محقق[2] على تقدير تحقق السؤال"، ففِيهِ خللٌ من وجهين:

أما الأول: فهو أنه[3] أعني المغير إليه غير واف[4] بمضمون المغير؛ لأن الأصل المغير يشتمل[5] على الشرط والجزاء، ومضمون ما غيره[6] إليه لا يشمل إلا على فرض تحقق السؤال لا غير.

وأما الثاني: فلأنه يشتمل على الزائد المستغنى عنه، وهو قوله: "على تقدير تحقق السؤال"؛ إذ عنه غنيته بقوله: "لو تحقق السؤال"، ثم نقول في الجواب عن إيراديه.

أما عن إيرادِه على الفاضل التفتازاني بقوله: "لا يلزم من ترتب الحكم على المحقق ترتبه على ما قدر تحققه" فهو أنّا قد تأملنا فيه كما أمرنا بالتأمل. فلاح لنا أن دعواه[7] هذه محل الاستفسار بأن نقول له: ماذا أردتَ بالحكم المترتب على المحقق ههنا؟ فإن أردت به وجوبَ القرينةِ لِلْحذف كما هو المذكور في المتن حيث قال: «ولا بد للحذف من قرينة»[8] فلا وجهَ لِمَنعِ ترتّبِ هذا الحكمِ على ما في الآية؛ فإنّ في الآية حذفًا لا محالةَ؛ أعني في قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ فهو إما الفعلُ بأن يكون التقديرُ: "خلقهن الله" أو الخبرُ بأن يكون التقدير: "الله[9] خلقهن". ومَنْ ادّعى بأنّ الحذفَ في هذه الآية غني عن القرينة، فقد كابر. -وإن أردتَ به صلاحيّةَ المذكور في الآية لأن يكون قرينة المحذوف- لأنه أمر فرضيّ لا محقق، فلا نسلم أن كونَه فرضيًّا / مانعٌ من صلاحيته [٤٩ظ]

---

١ **المطول** للتفتازاني، ص ٣٠٦.

٢ ب – إلى قوله لو تحقق السؤال لكان جوابا لسؤال محقق.

٣ ع – أنه.

٤ ق ع: غير ذات.

٥ ب + مستعمل؛ ب – المغير يشتمل.

٦ ق ب: غير.

٧ ب: دعوات.

٨ أنظر لتمام قول التفتازاني: «ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق» **المطول** للتفتازاني، ص ٣٠٦.

٩ ق – الله.

لكونه قرينةَ الحذف. فإن الكلام المشتمل على الحذف وعلى قرينة المحذوف أعمُّ مِمَّا يدل على التحقق وعلى فرض التحقيق. وإن أردتَ أيها الباحثُ من الحكم المترتب على المحقق أمرًا وراءَ هذين[1] المعنيين، فبيّنْه لَنا حتى نتكلم عليه.

وأما الجواب عما أورده على السيد بأن الجواب إنما يكون جوابا لو سُئل محققا أو مقدرا، وقبل السؤال لا يقال إنه جواب لسؤالٍ لِعدم تحقق السؤال بالفعل. فهو أن السيد إنما نفى ههنا وجودَ وصف السؤالية والجوابية بالفعل في الآية، لا كونهما مفروضين فيها بل قال في آخر كلامه: «بأن الاتصاف بهما مفروض في الآية.»[2] فقول الباحث بأن الجواب إنما يكون جوابا لسؤال لو سئل محققا أو مقدرا، لا ورودَ له أصلا على كلام السيد. وإنما كان له ورود عليه إنْ "لو لم يكن قائلا لمفروضية[3] السؤال في الآية، وهو قائل بها". ثم إني أقول نصرةً للسيد بأن الأشياء تتبين بأضدادها، وقد جعل مقابل المحقق ما لم يكن له ذكر في الكلام. وإن كان لمنشئية[4] ذكر فيه، نحو:

لـيُـبْـكَ يـزيـدُ[5] ضـــارعٌ... البـيـت.[6]

ومنه يعلم أن ما في الآية وإن جاء بالفرض والتقدير لكنه محققٌ بهذا المعنى. وهذه خلاصة ما قصده السيد الشريف رحمه الله. فالحمد لله على ما جعلنا أولى[7] الناس بنصرة كلامه وإن لم نُدرِكْه صورة، ولم يتفق لنا الوصولُ إلى صُحبته. فأي[8] عجيبةٍ أعجبُ مِمَّنْ يفتخر بصحبته والانتساب إليه ثم يورِد الشكَّ على كلامه من غير أن يدفعه[9] عنه! والتلميذ الأديب المؤدبُ يجب عليه تعظيم أستاذه، والذب عن كلامه إذا أورد عليه فضلا عن أن يورد عليه.[10] ولقد اكتفينا بهذه النكتةِ الناصرة عن البحث الموعود؛ فإنها من النفائس لِمنْ عرفَ قدرها.

---

١ ق – هذين.

٢ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١٧٤.

٣ ق ب: بمفوضية.

٤ ق: بإنشائه؛ ب: المنشإية. | كتبت كلمة "لمنشئية" في نسخة الأم هكذا.

٥ ق: ليتك زيد.

٦ تمام البيت: لِيُبْكَ يَزيدُ ضارِعٌ لخُصومَه – ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطيحُ الطَّوائحُ. في نسبة هذا البيت اختلاف. نسبَهُ الزمخشري لمزرد أخي الشماخ، وعند ابن السبكي أنه لمرة بن عمرو النهشلي في يزيد بن نهشل، ويروى أيضًا للحارث بن ضرار النهشلي وللبيد بن ربيعة، ولكن البلغاء أكثرهم نسبوه إلى نهشل بن حرى. **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ٢/١٠٨؛ **شرح المختصر** لسعد الدين التفتازاني، ١/١٣٠، ١٣١؛ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١٧٥.

٧ ع: أول.

٨ ب: فإن.

٩ ع: يدفع.

١٠ ع – عليه، صح هامش.

يقول الفقير: كل من الجوابين عن الإيراد على الفاضلين مدفوع. أما **الأول**: فلأن ما ذكرَه من المحتملين للحكم المترتب على المحقق ليس شيء منها محتملا له. أما الأول فظاهر؛ لأن وجوبَ القرينةِ كيف يكون حكمًا مترتبا على المحقق؟ وأي مناسبة / بينهما تصح كونُه أثرًا له؟[1] وأما **الثاني**: فكذلك أيضا؛ إذْ ليس لصلاحية المذكور في الآية لأن يكون قرينة المحذوف صلاحية لأن يكون حكما مترتبا على المحقق على اعتبار هذا الفاضل؛ فإن التحقق عنده ليس عبارة عن الذكر في النظم. فالحق أن هذا المحل ليس محل الاستفسار لظهور أن المراد بالحكم المترتب على المحقق كونُ ذلك المحقق قرينة لمحذوف في جوابه.[2] [٥٠و]

فالصواب في دفع الإيراد أن يقال: ترتب هذا الحكم على المحقق ليس لخصوصية كونه محققا، وهو ظاهر، بل لتضمنه ما يدل على المحذوف. فإذا تضمنه ما قُدر تحققُه يترتب[3] عليه ذلك الحكم أيضًا البتة.

وأما الثاني: فلأن حاصل بحثِ الباحث على السيد أن ما ذكرَه لا يُلائم قول المصنف كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق؛ إذ المفهومُ منه أن يُتصف الجوابُ والسؤال بالجوابية والسؤالية بالفعل، وإن كان السؤال مقدرا فالقول بأن اتصافَهما بهما مفروضٌ يُنافِيه، فكيف يصح دفعه[4] بأن السيد قائلٌ بمفروضية اتصافهما بهما؟ فإن هذا عين الإشكال.

فظهر أن النكتة الناصرة قاصرةٌ؛ لأنها إنما تفيد صحة إطلاق المحقق على مثل هذه العبارة، والمقصود تصحيحُ إطلاقِ الجواب والسؤال المحقق على مثل هذا الجواب والسؤال جميعًا. فالنصرة الكاملة أن يقال: ليس المراد بالجواب والسؤال حقيقتَهما حتى يحتاج إلى التحقيق أو التقدير، بل المرادُ بكل منهما ما يكون على صورته سواءً أُتصف بوصف السؤالية والجوابية بالفعل أو لا. فإن قوله تعالى: ﴿مَنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [سورة العنكبوت، ٦١/٢٩] إنما كان بيانًا للسؤال المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم﴾ [سورة العنكبوت، ٦١/٢٩] لكونه على صورة السؤال، وقوله تعالى إنما وقع موقع الجواب لكونه على صورته. وكذلك المراد بالتحقق: التحقيقُ في النظم، سواءً تحقق مضمونُه[5] في الواقع أو لا. فإذا اتضح المقال، اندفع الإشكال.

---

١ ق ب ع + والمذكور في المتن ليس ذلك كما يظهر على الناظر فيه وسيأتي بيانه.

٢ ق ب ع + كما هو معنى صريح عبارة المصنف.

٣ ب: ترتب.

٤ ع – يصح دفعه.

٥ ك – مضمونه، صح هامش.

[البحث الثامن: العطف على المسند إليه]

قال المولى الباحث: البحث الثامن. قال أرباب المعاني في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سورة سبأ، ٢٤/٣٤] إنه لو كان تقديرُ الكلام "وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين" أو يكون التقديرُ "وإنا وإياكم لعلى هدى وفي ضلال مبين" لَأدَّى إلى خلاف / المقصود، فيجب أن يذكر "أو" في الموضعين. فيه [٥٠ظ] بحث؛ لأن "أو" لو لم يُذكر في الموضعين، وذُكرت "الواو" بدلها، لَاستقامَ المعنى، ولحصل فيه نوع من وجوه التحسين، وهو اللف والنشر على الترتيب. فما وجهُ قولِهم مع وجود المحل الصحيح؟

يقول الفقير: هذا البحثُ في غاية الضعف؛ لأن أربابَ المعاني لم يقولوا: إن "أو" لو تُركت في الموضعين لا يستقيم معنى أصلا، ولا يحصل نوع حسن قطعًا بل قالوا لَأدَّى إلى خلاف المقصود، وعنوْا به كونَ الكلام منصفا. فإن أراد باستقامة المعنى استقامةَ أصل المعنى، أعني المعنى الوَضْعيّ، سلمناه لكنه لا يفيد؛ لأن الكلام ليس فيه. وإن أراد استقامة[١] ما أُريد بهذا النظم، فهو ممنوع.

والتحقيق ما أفاده السيد الشريف[٢] رحمه الله. إن "أو" الأولى لو تُركت، لَتبادر كون الفريقين معا، إما على هدى، وإما في ضلال، وليس بمراد؛ ولو تَرَكتَا معًا، تبادر من الكلام أنه نشرٌ على ترتّب اللف، وخرج عن كونه كلاما منصفا. وأما ترك الثانية وحدَها فمما يُشوّش المعنى. وذلك؛ لأنّ المتبادرَ من ظاهر[٣] "أو" أن يكونَ أحد الفريقين على هدى وفي ضلال مبين، فيؤدي إلى اجتماع[٤] المتنافيين. فظهر من هذا التقرير أن قولَ الفاضل المجيب: إذْ لوْ ذكر "أو" في الأول دون الثاني لأفاد[٥] أن أحد الفريقين جامعون لكلا الوصفين[٦] ليس كما ينبغي؛ لأن هذه الإفادة ليست بقطعية فتدبر![٧]

قال المولى المجيب: إني مُورد ههنا بحثا شريفا هديةً مني إلى كل ذكيّ جُبلَ على الإنصاف طبعُه، وعصم عن الاعتساف نفسه، وقليل ما هم. وهو أن السكاكي وكذا

١ ق: باستقامة.

٢ انظر لقوله: **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١٣٩.

٣ ق ب ع + كلامه. | وإنما قال هكذا لاحتمال أن يكون "أو" لمعنى "الواو" تأمل! صح هامش ك ق ع.

٤ ب: احتمال.

٥ ق: فإذ.

٦ ع: الوضعين.

٧ ك – فظهر من هذا التقرير (أن) قول الفاضل المجيب إذ لو ذكر "أو" في الأول دون الثاني، لأفاد أن أحد الوصفين جامعون لكلا الوصفين ليس كما ينبغي، لأن هذه الإفادة ليست بقطعية فتدبر، صح هامش.

صاحب **التلخيص** لم يذكرا في العطف بـ"أو" إلا الشكَّ والتَّشْكيك.[1] وإنما ذكر الإبهامَ عقيبَهما[2] الفاضلُ التفتازاني،[3] فسكوتُهما عنه واقتصارُهما على ذكر الشك أو التشكيك لا يجوز أن يكون لِاندراج الإبهام في أحدهما؛ إذْ لا شكَّ في جانب المتكلم وذلك ظاهر، ولا تشكيكَ للسامع أيضًا؛ إذ المقصود ههنا[4] ليس هو إيقاعُ التردّدِ في ذهن السامع بل التنبيهُ عليه بأنه هو الكائنُ على الضلال على ما قررنا. فلِمَ لَمْ يتعرضا بمثل[5] هذه النكتة الشريفة المتعلقة بكلمة "أو"؟

يقول الفقير: حملُ[6] هذا الكلام على الإبهام دون التشكيك ركيكٌ. أما أولًا فلِمَا
[٥١و] صرح به / الفاضل نفسُه في شرحه **للمفتاح**[7] أن الكلامَ المشتمل على كلمة "أو" قد يكون المقصود به الدلالةَ على أن المتكلمَ شاكٌّ فيه أو يكون المقصود جعلَ السامع شاكًّا فيه لغرض من الأغراض، وإنْ كان أصلُ وضع الكلام للإبهام؛ فإذا كان الإبهام معنًى وَضعيًّا كيف يصح أن يَعد خاصيته؟ وأما ثانيا فلأنَّ صاحب **المفتاح** قد عدّ هذه الآية من قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجهٍ لا يزيد غضبهم، وهو تركُ تخصيصِ طائفةٍ بالهدى وطائفة أخرى بالضلال؛ لِيتفكروا في أنفسهم، فيؤديَهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون في ضلال مبين. والمناسب بهذا المعنى هو التشكيك لا الإبهام؛ لأن الموصوفَ بالجهل المركب لا يَتأتَّى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني.[8] إذ الشكّ من شرائط النظر كما صرح به في **المواقف**[9] وغيره.[10] فلما أراد النبي عليه السلام إنجاءَهم عن وَرْطَة الجهل المركب هَداهم إلى طريق الشك لِيتأتى منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق. يا معشرَ أهل التمييزِ[11] والإنصافِ المتجنبين عن الزيغ والاعتساف! هل هذه الدقيقة هي الحقيقة بأن تُوصف بالشرف، ويتصلّفَ[12] في شأنها أم القول بأن النكتة الفلانية قد بينها بعض العلماء؟ فلِم لم يتعرض[13] الباقون ببيانها؟

---

١ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ١٩١.
٢ ق: عقبيهما؛ ب، ع: عقبهما.
٣ **المطول** للتفتازاني، ص ٢٥٠.
٤ ق – ههنا.
٥ ق: فلم يتعارضا مثل؛ ع: فلم فلو لم يتعارضا.
٦ ق ب ع + الفاضل التفتازاني.
٧ ب: التفتازاني.
٨ ق ب ع + صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم.
٩ **كتاب المواقف** لعضد الدين الإيجي، ١٥٣/١، ١٦٧.
١٠ ق ب ع – كما صرح به في المواقف وغيره.
١١ ق ب: التميز.
١٢ تَصَلَّفَ: تَصَلَّفَ الرجلُ: قَلَّ خيرُه أو تَكَلَّفَ الصَّلَفَ. والصَّلَفُ: هُوَ الغُلُوّ فِي الظَّرْف والزِّيادةُ عَلَى المِقْدار مَعَ تَكَبُّرٍ. **لسان العرب** لابن منظور، ١٩٧/٩؛ **القاموس المحيط** للفيروزآبادى، ٨٢٨/١.
١٣ ك – يتعرض، صح هامش.

[البحث التاسع: الوصل والفصل بأداة "أو" عند اتحاد الوصف]

قال المولى الباحث: البحث التاسع. قال الشيخ في **المطول** في أثناء بحث التعريف: «فإن قلتَ هذا جَارٍ[1] بعينه في الخبر المنكر نحو: "زيد إنسانٌ أو قائم" مثلا، فإنهما متحدان في الوجود، فيلزم أن لا يصدق الإنسان والقائم على غير زيد، وفساده ظاهر. قلتُ: المحمول هنا[2] مفهومُ فردٍ من أفراد الإنسان والقائم، ولا يلزم من اتحاده "بزيد" مثلا اتحاد جميع الأفراد الغير المتناهية به».[3] فيه بحث؛ لأن المحمول في قولك: "زيد إنسان أو قائم" مثلا هو نفس الجنس مع قطع النظر عن جنسيته وفرديته أيضا، فالمحمول هو مفهوم الإنسان من حيث هو هو، لا مفهوم فرد من أفراد الإنسان، ولا مفهوم الإنسان باعتبار جنسيته وإن صدق عليه الجنس. وقولُه: "يلزم أن لا يوجد الإنسان إلا في زيد ويكون الجنس منحصرا / في زيد حينئذ ولا يوجد فردٌ من الإنسان في غير زيد بناءً على [٥١ظ] اتحاد الجنس معه"[4] ممنوعٌ. وإنما يكون كذلك لو كان المراد من الإنسان العام يعني أن كونه[5] كذلك على تقدير اعتبار العموم معه، وهو ممنوع. إذ لم يعتبر العموم والخصوص وسائر العوارض واللواحق كلها معه بل المعتبر هو صدق الطبيعة على زيد مثلا، وهو فرد من أفراد تلك الطبيعة، وكيف لا؟ وقد وقع إطباق العلماء أن المحمول كلّيّ سواء كان مفهوم الفرد أو مفهوم الجنس، فلا يكون عاما، وإلا يلزم أن يكون جميع أفراد ذلك الكلي منحصرا في زيد بناء على الاتحاد، وهذا عين ما هرب منه، فليتأمل!

وقال المولى المجيب: إن الباحث سرق هذا البحث من حواشي السيد على **المطول**، فلننقل ما فيه حتى يتبين لك كيف سرق. لكن أولا ننقل بقية كلام التفتازاني الذي سكت عنه الباحث. قال رحمه الله عقيب قوله: «ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الأفراد الغير المتناهية بخلاف المعرف، فإن المتحد به هو الجنس نفسه، فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس، وفيه نظر».[6] قال السيد في بيان وجه النظر:

> أما **أولا**: فلأن المحمول في "زيد إنسان أو قائم" هو مفهوم الإنسان ومفهوم القائم على ما هو المشهود. فإن كان اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي [هي]

---

١ ك: جاز.
٢ ق ب: ههنا.
٣ **المطول** للتفتازاني، ص ٣٤٧.
٤ هناك خطأ وسيأتي شرحه.
٥ ق ب: يكون.
٦ **المطول** للتفتازاني، ص ٣٤٧.

كان ما جعله دليلا على الحصر في المعرف، جاريا بعينه في الخبر المنكر ويصير منقوضا به وإن كان موضوعا للماهية بقيد واحد مطلقة أعني: مفهوم فرد [ما] منها، فكذلك يلزم ما ذكر. لأن هذا المفهوم إذا اتحد "بزيد" وانحصر فيه لزم أن لا يكون للإنسان فرد آخر؛ وإلا لَصدق[1] عليه هذا المفهوم؛ أعني: مفهوم فرد ما منه.[2] فلا يكون متحدا بزيد ومنحصرا فيه. والقول بأنه لا يلزم من اتحاد فرد من أفراد الإنسان "بزيد" اتحادُ سائر الأفراد به مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض. أعني: مفهوم فرد من أفراد الإنسان مثلا بما يصدق هو عليه؛ فإن المحمول في المنكر هو الأول ويلزم منه الانحصار / كما عرفت دون الثاني لظهور بطلانه؛ لأنه إن كان عين زيد فلا حمل حقيقة، وإن كان غيره لم يصح الإيجاب في "زيد إنسان" بحسب نفس الأمر.[3] [٥٢و]

وأما **ثانيا**: فلأن صدق فرد من الإنسان على زيد في الخبر المنكر يستلزم صدق ماهية الإنسان عليه ويلزم انحصارها فيه.

وأما **ثالثا**: فلأن ما ذكره من اقتضاءِ الصدقِ والحمل –الاتحاد والانحصار– يستلزم أن لا يصدق عام على خاص أصلا، فبطل العموم مطلقا من وجه، وحل الشبهة أن الصدق[4] الاتحاد في الوجود الخارجي لا يستلزم اتحاد المفهومين في أنفسهما ولا تساويهما، فجاز أن يتحد أحدهما بالآخر وبثالث ورابع؛ فيكون مع كل واحد حصة منه، "كالحيوان" بالقياس إلى أنواعه.[5] هذا كلام السيد.

فإذا تأمل المتأمل في كلام التفتازاني وكلام السيد، ظهر له أن ما ذكره الباحثُ من الاعتراض على كلام التفتازاني هو الذي ذكر التفتازاني بقوله: "وفيه نظر" ووجَّهه السيدُ بالوجوه الثلاثة؛ أولها: هو ما ذكر الباحث بِعينِه، فلم يزد الباحث ههنا شيئًا حتى نتكلم عليه. وأما[6] حل الإشكال، ففيما ذكره السيد رحمه الله كفاية ومقنع بل لا مزيدَ عليه. جازاه الله تعالى عن الطلبة خير الجزاء.

---

١ ق ب: وألا يصدق.

٢ ب: فرد ما عليه.

٣ هناك تغيرات بسيطة في النقل مثلًا: كُتبت كلمةُ "أفراده" بـ"الأفراد به" و صدقَ بـ"يصدق" **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٢١٤. الأخطاء والتغييرات البسيطة في الكتابة ما زالت تدوم في كتب الشروح والحواشي خاصة في **المطول** و**حاشيته** للسيد الشريف، للمقارنة انظروا إلى بعض طبعاتها المختلفة.

٤ ق ب – الصدق.

٥ هناك زيادة حرف "و" في بداية كلمة "من وجه" وخطأ في النقل، هكذا: اقتبس المؤلف كلام "أن الاتحاد في الوجود الخارجي" للسيد الشريف هكذا: أن الصدق الاتحاد في الوجود الخارجي. **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٢١٥.

٦ ب – وأما.

يقول الفقير: القول بأن البحث المذكور مسروق من حواشي السيد؛ لأنه هو الوجهُ الأول من وجوه النظر بعد النظر في عبارة الباحث[1] ممَّا يقتضي منه العجب. فإنّ منْ ينظر فيها يعرف أنّ حاصل البحث تزييفُ جواب الشارح، وذكرُ جواب لا يرد عليه النظرُ الموجّه بالوجوه الثلاثة. فإن المحمولَ إذا كان هو الطبيعة من حيث هي لا العام المستغرق للأفراد لا يلزم من اتحاده بالموضوع في الخارج[2] انحصارُه فيه بناءً على ما ذكره السيد بعد حل الشبهة. أما «إذا قلنا: "زيد الأمير" مع قصد الجنس، فإنْ حملناه على الاستغراق فالحصر ظاهر؛ وإلا ينبغي[3] أن يحمل على ادعاء اتحاد مفهوم الجنس به. إذ لو أريد [به] صدقه عليه لضاع التعريف ظاهرًا لحصولِ المقصود بالمنكر أيضًا، وَحينئذ لا يوجد الجنس بدون ادعاء.»[4]

/ فالجواب عن البحث حينئذ أن يقال: أما منع كون المحمول مفهوم فرد من أفراد [٥٢ظ] الإنسان والقول بأن المحمول هو نفسُ الجنس فصحيحٌ موافق للغرض، وأما ما قصده بقوله:[5] "وقوله: يلزم أن لا يوجد الإنسان إلا في زيد إلى آخره" من إصلاحِ جوابه، ودفعِ الأنظار الواردة على جواب الشارح، فهو -وإن كان كلاما صحيحا في نفسه- لكنه إفسادٌ لأصل الكلام الذي ورد عليه السؤال، وهو بصدد إصلاحه؛ لأن حصول القصر إذا توقف على عموم المسند واستغراقه، لا يحصل قطعا إذا أريد بالمسند المعرف نفس الحقيقة. وقد ادعاه الشارح حيث قال: "وإن حملت على الجنس والحقيقة" إلخ.[6] بل هو المنشأ للسؤال، والمقصود إصلاحه، ولا شك أن الإصلاح المستلزم للفساد إفساد.

[البحث العاشر: وصف المسند إليه في الجملة الإنشائية]

قال المولى الباحث: البحث العاشر. قال أهلُ العربية في قولك "زيد اِضربْه": إن القول مقدّر، تقديره: "زيدٌ مقولٌ في حقه اضربْه". فيه بحث؛ لأن فهمَ الطلب مشكلٌ على ذلك التقدير. لأنك إذا قلتَ: "زيد مقول في حقه اضربْه" فلا يَفهم أحدٌ من المتكلم طلبَ ضربِ[7] زيدٍ. فما جواب من قال: إن القول مقدرٌ والطلب يُفهم منه؟ فليتأمل!

---

١ ب – من وجوه النظر بعد النظر في عبارة الباحث.

٢ ك – في الخارج، صح هامش.

٣ ق: ولا ينبغي.

٤ أعتمد في الجملة الأخيرة على كتاب المؤلف غير المحقق. انظر: **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٢١٥.

٥ ب: وأما ناقص وبقوله.

٦ ك – إلخ، صح هامش. **المطول** للتفتازاني، ص ٢٢٩-٢٣١؛ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١١٠-١١٢، ٢١٥.

٧ ب: ضربه.

وقال المولى المجيب: جوابه يحصل بحرف، وهو أن قائلَ القول هو المتكلمُ، كأنه قال: "زيد أقول فيه اضربْه"، ولا خفاء في أنه[1] يفهم منه أن القائل يطلب ضرب زيد.

يقول الفقير: ذلك الحرف يخرج[2] عن اللفظ إفادة المقصود؛ لأنه بيان استحقاق زيد لأن يقال في حقه هذا القول مطلقا، لا بيان كون المتكلم خاصة قائلا بهذا اللفظ، وهذا المقصود لا يحصل بأقول بل بمقول ونحوه.

[٥٣و] /فالصواب في الجواب[3] أن يقال: تقدير مقول في "زيد اضربْه" لا ينافي فهم الطلب من "اضرب"؛ لأنه الواقع موقع الخبر في الظاهر. وإنما قدر مقول لإظهار ربطِه بالمبتدأ، وجعلِه حالا من أحواله. توضيحه:

> أن معنى الجملة الإنشائية طلبا كان أو غيره، وإن كان حاصلا معها، لكنه قائم بالطالب والمتمنى.[4] وإذا قلت: "زيد اضربْه"، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، وليس حالًا من أحوال "زيد" إلا باعتبار تعلقه به أو كونه مقولًا في حقه واستحقاقه أن يقال في حقه. فلا بد أن يلاحظ في وقوعه خبرًا عنه هذه الحيثية، فكأنه قيل: "زيد مطلوبٌ ضربُه" أو مقول في حقه ذلك، لا على معنى الحكاية بل على أنه يستحق أن يقال فيه، فيستفاد من لفظ "اضربه" طلبُ ضربه، ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك: "اضرب زيدًا".[5] وهو الداعي إلى تقدير مقول. فليتأمل!

ثم قال المولى المجيب: لكن ههنا إشكال أقوى من هذا، وهو: أن الأمر وهو لفظ "اِضربْه" قائم مقام فاعل المقول؛ لأن المقول لا محالةَ يستدعي مفعول ما لم يسم فاعله، فإن قُدر فيه مقول آخر يلزم التشبيه، وإلا فكما[6] صح وقوعه ههنا مسندا إليه لِمقول بدون التأويل فليقع خبرا أيضا بدون التأويل بل[7] وقوعه خبر المبتدأ أبعد من الاستحالة[8] من وقوعه محكوما عليه.

يقول الفقير: الفاضل المجيب سلمه الله[9] قد خفف المؤونة على الطالبين حيث أجاب عن إشكاله في مفتح مقالِه بجعله القائم مقامَ فاعل المقول لفظَ "اضربه"، فإنه لا يقتضي مقولا آخر حتى يلزم التشبيه. وهذا القدر كافٍ في التنبيه للناجين عن آفة التلبيس والتمويه.

---

١ ب: أنهم.
٢ ق ب: مخرج.
٣ ب: فالجواب.
٤ ق: والمنشئ؛ ب: والمتمني.
٥ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص، ٢٢٠.
٦ ك –كما، صح هامش.
٧ في هامش ب: إذ.
٨ ب: ليس ببعيد في الاستحالة.
٩ ق: رحمه الله.

المصادر والمراجع

– الأعلام؛

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت. ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت ٢٠٠٢م.

– الإيضاح في علوم البلاغة؛

القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي (ت. ٧٥٠هـ/ ١٣٥٠م)، حققه محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت د.ت.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت. ٩١١هـ/١٥٠٥م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.

– الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم؛

الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م) حققه رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛

أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثانية، حيدر أباد ١٩٧٢م.

– دلائل الإعجاز؛

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي (ت. ٤٧١هـ/ ١٠٧٨م)، حققه محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٩٢م.

– سلم الوصول إلى طبقات الفحول؛

كاتب جلبي، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة (ت. ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م)، حققه محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، مكتبة إرسيكا، إستانبول، ٢٠١٠م.

– شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛

عبد الحي بن أحمد ابن العماد العَكري الحنبلي (ت. ١٠٨٩هـ/ ١٦٨٩م)، حققه محمود الأرناؤوط، أخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٨٦م.

– شرح المختصر؛

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله (ت. ٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م)، مكتبة الصحابة، عنتاب د.ت.

– الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية؛

طاشْكُبْري زَادَهْ، عصام الدين أحمد بن مصطفى (ت. ٩٦٨هـ/ ١٥٦١م)، دار الكتاب العربي، بيروت د.ت.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت. ٤٠٠هـ/ ١٠٠٩م)، حققه أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٧هـ.

– صحيح البخاري؛

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (ت. ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، حققه محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت ١٤٢٢هـ.

– صحيح مسلم؛

مسلم، ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت. ٢٦١هـ/ ٨٧٥م)، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ت.

– الضوء اللامع لأهل القرن التاسع؛

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت. ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م)، دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

– القاموس المحيط؛

الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت. ٨١٧هـ/ ١٤١٥م)، حققته لجنة بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٢٦هـ.

– كتاب المواقف؛

عضد الدين الإيجي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار (ت. ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م)، حققه عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون؛

كاتب جلبي، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت. ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م)، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٤١م.

– لسان العرب؛

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت. ٧١١هـ/١٣١١م)، دار صادر، بيروت ١٤١٤هـ.

– المطول على شرح تلخيص المفتاح؛

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله (ت. ٧٩٢هـ/١٣٩٠م)، حققه عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م.

– معجم المؤلفين؛

كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني (ت. ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ت.

– معجم المطبوعات العربية والمعربة؛

يوسف بن إليان سركيس (ت. ١٣٥١هـ/١٩٣٢م)، مطبعة سركيس، مصر، ١٩٢٨م.

– مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم؛

طاشْكُبْري زَادَهْ، عصام الدين أحمد بن مصطفى (ت. ٩٦٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥م.

– مفتاح العلوم؛

السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

– هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين؛

البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين (ت. ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)، وكالة المعارف الجليلة، استانبول ١٩٥١م.

المصادر غير العربية

Alak, Musa, "Şeyhülislâm Molla Hüsrev'in Belâgatle İlgili Eserleri ve Hâşiye Ale'l-Mutavvel'i", *İslâmî İlimler Dergisi*, 6 (2011): 95-133.

Koca, Ferhat, "Molla Hüsrev", *Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi* (*DİA*), 2005, XXX, 252.

Koca, Ferhat, "Molla Hüsrev'in Hayatı, Eserleri ve Kişiliği", *Uluslararası Molla Hüsrev Sempozyumu (18-20 Kasım 2011 Bursa): Bildirileri*, ed. Tevfik Yücedoğru v.dğr., Bursa: Bursa Büyükşehir Belediyesi, 2013, s. 21-52.

http://www.nizamettin.net/tr/arapca_makalearastirma/molla_husrevin_hayati.htm#_ftnref1 (erişim: 6 Nisan 2017).

https://books.google.com.tr/books?id=ZbdUAAAAcAAJ&pg= (erişim: 2 Aralık 2016).

A Critical Edition of the Fifth Chapter on Rhetoric in Molla Hüsrev's *Naqd al-afkār fi radd al-anẓār*

This article is a critical edition of the fifth chapter of the book *Naqd al-afkār fī radd al-anẓār* penned by Molla Hüsrev (d. 885/1480). The book consists of six chapters discussing particular subjects, with ten issues in each, by using the method of adjudication (*muḥākamāt*). These subjects include Quran, the historiography of the prophet's life, jurisprudence, juridical methodology, Arabic language and rhetoric and logic. This fifth chapter is reserved for rhetoric. Considering the time of the author Molla Hüsrev, who served as judge, military judge and professor during the reigns of Murad II (r. 1431-1451) and Mehmed II (r. 1451-1481), the book shows his competence in these subjects as well as the level of culture in the society in which he lived in.

In the book, Sirāj al-dīn b. Sa'd al-dīn al-Tawqī'ī (d. 886/1481) answers the questions posed by Alā al-dīn Ali b. Mūsā al-Rūmī (d. 841/1438). The questioner is called "al-mawlā al-bāḥith" and the responder is called "al-mawlā al-mujīb" in the text. Molla Hüsrev, who calls himself "faqīr" (i.e. the poor), acts as a referee from a philosophical and rational point of view on their thoughts regarding subjects. As a good example of the adjudication genre, the book shows Molla Hüsrev's knowledge of these sciences and his eloquence.

Early works produced between the sixth (twelfth) and eighth (fourteenth) centuries include critiques of content, language and style. It seems that the genre of adjudication (*muḥākamāt*) developed in this period. We observe similar works

during the Ottoman period as well. Molla Hüsrev, known mostly for his knowledge of exegesis and jurisprudence, treats with the method of adjudication such Quranic verses that use logical formulas. In this book, he supports the thinker he considers to be right and criticizes both when he disagrees with their viewpoints. Ultimately, he presents his own views.

The subjects that the author adjudicated in the book contain:

1. The precedence of the attributed for the purpose of particularization
2. The particularization of the attributed to the attribute
3. The restriction with prepositions and their kinds
4. The indefinite condition of the attribute and its corroboration
5. The predicate attribution
6. The harmony between the attribute and the attributed
7. The omission of the attribute
8. The reference to the attributed
9. The liaison and section with the preposition أو
10. The attributed in performative sentences

We observe that Molla Hüsrev follows a fair path in his style of adjudication. For example, in the sixth issue, the question is related to masculinity and femininity of the words in the phrase قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا and وَقَالَ نِسْوَةٌ as well as the reasons for these preferences.

The answer provides three aspects:

a) The preference of the one from two possibilities

b) God shows how he acts as he wills according to his preference

c) The reason for the feminine conjugation of the first verb refers to the Beduin, "who are human beings having feminine deficiencies and are unable to use reason like men, thereby the belief does not go into their hearts. The reason for the masculine conjugation of the second verb refers to the women who saw the condition of Zulaykha and used reason like men."

Molla Hüsrev supports this view. He finds it unusual, however, that Saʿd al-dīn al-Tawqīʿī answers the question although he has already stated that the issue does not fall into the field of the science of meaning.

Molla Hüsrev does not approve that Alā al-dīn al-Rūmī sometimes asks questions to lengthen the discussion, as in the ninth issue, with his appropriation of al-Taftāzānī's ideas and falsification of some of them. However, he praises the quality of the first question and considers that the answer does not address the point. He shows his neutrality by providing the answer as such:

The question in the first issue is related to that while the pronoun أنا in the sentence ما أنا قلت هذا is the attributed that needs to imply particularization; the particularization is done to the negative pronoun ما.

The answer explains this by showing the difference between the sentences ما أنا قلت هذا and أنا ما قلت هذا and stating that placing the negative pronoun at the beginning creates a meaning providing only particularization. Therefore, the first sentence means, "the one who says this word is certainly not me"; in other words, "the negativity of the act is limited with me."

The author thinks that the correct answer is not given and lengthening the answer is inappropriate. As for him, the issue is related to naming قلت as a predicate while disregarding the negative pronoun ما. According to Molla Hüsrev, the negativity is not attributed to the person but to actions. The rhetoricians, unlike the grammarians focusing on words, consider not only قلت as the predicate but also accept the predicate with its negativity.

In addition to these approaches giving priority to meaning, we also observe Molla Hüsrev's meticulous attention to details and command of differences. We can clearly see that he treats the rhetoric as a whole in the eighth issue where he shows his precision on this point.

The question is related to the rhetoricians who states that if the first or the second conjunction أو used twice in the Quranic verse (Saba: 34/24), is considered as a conjunction of "waw", then the verse means the opposite of its intended meaning. The questioner argues that the meaning would not change if both of them were to be "waw", and this would be the art of *laff wa nashr* where themes are introduced one after another and then explained in turn.

The answer to this question is given in reference to al-Taftāzānī who states that the preposition أو could mean vagueness (*ibhām*), but not in reference to al-Sakkākī or al-Qazvīnī who argues that it means doubt (*shakk*) and misgiving (*tashkīk*), because there is no clear reference to these latter two meanings.

In fact, Molla Hüsrev argues that the vagueness is one of the objectives of misgiving, and that double usage of the preposition intends to describe without particularization those who are in between belief and heresy. Therefore, the verse intends to mean to the interlocutors who thinks with fairness and moderation in order to understand whoever is on the straight path. In addition, he stresses that the rhetoricians do not argue that the omission of أو would change the meaning, but they argue that the verse would lose its intended position (*wad'ī*) meaning with a tone inviting to moderation and gentle treatment. While he criticizes the answerer by saying, "Why do you not pay attention to these delicacies?", he praises the answerer by stating that he saved other scientists from the burden thanks to his answer in the tenth issue. All of these show the author's appreciative approach.

Key words: Molla Hüsrev, *Naqd al-afkār*, Critical Edition, Rhetoric, al-Muḥākamāt**.**